الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة

2003-1999

شباط/فبراير، 2005

"سعر النسخة 3 دولار أمريكي"

© ذو الحجة 1424هـ – شباط، 2005
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. *دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة، 1999-2003.* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 2 (970/972) فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps صفحة إلكترونية http://www.pcbs.gov.ps

شـــكر وتقدير

لقــد تــم تخطيط وتنفيذ هذه الدراسة بدعم مالي مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) ومجموعة الــتمويل الرئيسية للجهاز (CFG) ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الممثلية الهولــندية لــدى الســلطة الوطنية الفلسطينية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون(SDC)، وزارة التنمية الدولية البريطانــية (DFID)، المفوضــية الأوروبــية (EU)، والبــنك الدولــي (WB). يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لمجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG).

أعد هذه الدراسة كل من سفيان البرغوثي (ق. أ مدير عام الإحصاءات الاقتصادية) وأيمن قنعير (رئيس قسم إحصاءات الصناعة والإنشاءات)، وراجعها كل من لؤي شبانه (مساعد رئيس الجهاز للشؤون الإحصائية) ومحمود جرادات (مدير عام الإحصاءات السكانية)، وقدم د. حسن أبو لبده (رئيس الجهازسابقا) إشرافاً عاماً على الدراسة.

تقـــديم

يتزايد الاهتمام لدى العديد من البلدان بتطوير قدرات اقتصادها الوطني وعلاقاتها مع الاقتصادات الأخرى، ويأتي الاهتمام بالقطاع الصناعي في قلب هذه العملية لما يمثله هذا القطاع من دور بالغ الأهمية في سياق جهود احداث عملية تنمية مستدامة، خاصة وان الأنشطة الصناعية ذات أهمية ملموسة على صعيد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين وكذلك على مستوى تشغيل الأيدي العاملة وخلق فرص العمل. ولهذا الغرض فقد بات من أولويات العمل الإحصائي توفير الرقم الإحصائي بمواصفات اكثر تخصيصاً وعلى درجة من الموثوقية والملائمة للاستخدام من قبل عدد متنوع من المستخدمين باعتباره حجر الأساس لرسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات المناسبة لادارة الاقتصاد الوطني وكذلك تأمين متطلبات التدخل على مختلف المستويات.

ضمن سياسة الجهاز في هذا المجال فقد تم إعداد هذه الدراسة لتقدم صورة إضافية عن واقع الأنشطة الصناعية خلال سلسلة زمنية للسنوات 1999 – 2003 حيث اتسمت هذه الفترة بوجود أحداث غير اعتيادية أثرت على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية للمجتمع الفلسطيني، فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في بداية الربع الرابع من عام 2000 دخل الاقتصاد الفلسطيني (ومن ضمنه الأنشطة الصناعية) أزمة اقتصادية متوالية جراء سياسات الإغلاق والحصار وما رافقها من قيود على حركة وتنقل الأفراد بين التجمعات الفلسطينية وكذلك على صعيد تدفق البضائع من والى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات ومعطيات إحصائية إضافية عن جوانب مختلفة من أداء الأنشطة الاقتصادية تساهم في إلقاء المزيد من الضوء على مختلف الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعية منها لتأثرها بشكل مباشر جراء هذه الإجراءات سواء على صعيد قدراتها التشغيلية وخلق فرص العمل أم على صعيد الوصول إلى المواد الخام واسواق توزيع منتجاتها، وكذلك إلقاء المزيد من الضوء على آليات وإجراءات التكيف التي اعتمدتها هذه الأنشطة مع الأزمة المتوالية في سوق العمل والإنتاج.

تناقش هذه الدراسة بشكل أساسي وضع المنشات الاقتصادية في الأنشطة الصناعية من خلال التركيز على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية واستعراض أهم التغيرات التي طرأت على المؤشرات الاقتصادية التي وفرتها سلسلة المسح الصناعي للفترة الزمنية موضع الدراسة على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1999– 2003.

تشكل البيانات التي توفرها هذه الدراسة رافداً أساسياً عن أداء الأنشطة الصناعية في فلسطين، ونأمل في نفس الوقت أن تفي هذه البيانات بأغراض واحتياجات المستخدمين في مجالات التخطيط ورسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات ولدى الدارسين والباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد.

والله ولي التوفيق،،،

شباط، 2005

د. حسن أبو لبده

رئيس الجهاز

اعتبارات

- البيانات التي تم عرضها في هذه الدراسة هي على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لجميع السنوات، (1999–2003).

- البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة متوفرة في التقارير الإحصائية والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- تم إجراء مقارنة وصفية للبيانات ذات العلاقة بالأنشطة الصناعية في فترة الإسناد 1999–2003، وقد تم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت انطلاقة انتفاضة الأقصى المباركة في بداية فترة الربع الرابع من عام 2000، وما صاحبها من إجراءات كانت لها آثار متنوعة على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في المجتمع الفلسطيني.

- المؤشرات الاقتصادية التي تتناولها الدراسة تشمل ابرز المؤشرات الاقتصادية وأهمها: أعداد المؤسسات، أعداد العاملين، قيمة تعويضات العاملين، قيمة الإنتاج، قيمة الاستهلاك الوسيط، إجمالي القيمة المضافة، التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال البيانية	
	ملخص تنفيذي	
القسم الأول:	**مقدمة**	**17**
	1.1 أهداف الدراسة	17
	2.1 أهمية الدراسة	17
	3.1 منهجية الدراسة	17
	4.1 مصادر البيانات	17
	5.1 فصول الدراسة	18
	6.1 التعاريف والمصطلحات	18
القسم الثاني:	**النتائج الرئيسية للأنشطة الصناعية**	**21**
	1.2 على مستوى المؤشرات الكلية للأنشطة الصناعية	21
	2.2 على مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية	23
	1.2.2 التعدين واستغلال المحاجر	23
	2.2.2 الصناعة التحويلية	26
	3.2.2 إمدادات الكهرباء والمياه	31
القسم الثالث:	**النتائج الرئيسية حسب فئات حجم العمالة للمؤسسات الصناعية**	**35**
	1.3 على مستوى فئات حجم العمالة للمؤسسات الصناعية 2003	35
	1.1.3 فئة العمالة الأولى (1–4 مشتغلين)	35
	2.1.3 فئة العمالة الثانية (5–19 مشتغل)	37
	3.1.3 فئة العمالة الثالثة (20 مشتغل فأكثر)	39
القسم الرابع:	**الخلاصة والاستنتاجات**	**43**
	الملاحق	**45**

قائمة الجداول

الجداول		الصفحة
جدول 1:	التوزيع النسبي لعدد المؤسسات والمشتغلين على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003	**27**
جدول 2:	التوزيع النسبي للإنتاج والقيمة المضافة على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003	**28**
جدول 3:	التوزيع النسبي للأنشطة التي حققت أعلى استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003	**28**
جدول 4:	التوزيع النسبي للصادرات الصناعية على الأنشطة الرئيسية للصناعة التحويلية وحجم هذه الصادرات من حجم الإنتاج في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003	**29**

قائمة الأشكال البيانية

الشكل		الصفحة
شكل 1:	المشـــتغلون في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2000–2003	**22**
شكل 2:	المؤشرات الرئيسية للأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**23**
شكل 3:	المشتغلون في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2000–2003	**25**
شكل 4:	المؤشرات الرئيسية لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**26**
شكل 5:	المشـــتغلون في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2000–2003	**30**
شكل 6:	المؤشـــرات الرئيســـية لأنشـــطة الصـــناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**31**
شكل 7:	توزيـــع المؤسســـات والعاملين بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2003	**32**
شكل 8:	الـــتوزيع النســـبي للإنـــتاج الإجمالي بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غز، 2003	**33**
شكل 9:	المؤشرات الرئيسية لأنشطة الإمدادات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**34**
شكل 10:	المشـــتغلون في المؤسسات التي تشغل (1–4 مشتغلين) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2000–2003	**36**
شكل 11:	المؤشرات الرئيسية للمؤسسات التي تشغل (1–4 مشتغلين) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**37**
شكل 12:	المشتغلون في المؤسسات التي تشغل (5–19 مشتغل) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2000–2003	**38**
شكل 13:	المؤشرات الرئيسية للمؤسسات التي تشغل (5–19 مشتغل) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**39**
شكل 14:	المشـــتغلون فـــي المؤسسات التي تشغل (20 مشتغل فأكثر) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2000–2003	**40**
شكل 15:	المؤشـــرات الرئيســـية للمؤسســـات التي تشغل (20 مشتغل فأكثر) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2003	**41**

ملخص تنفيذي

أظهرت نتائج المسح الصناعي 2003 إلى وجود 13,693 مؤسسة تعمل في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه المؤسسات قامت بتشغيل 60,186 مشتغلاً منهم 90.7% ذكور و9.3% إناث، وأن 61.5% من مجموع المشتغلين يعملون بأجر فيما 38.5% يعملون بدون أجر (من أصحاب العمل أو أفراد أسرهم)، وقد تلقى المشتغلون بأجر تعويضات بلغت 134.8 مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات 3,615.6 دولار سنوياً.

قامت المؤسسات الصناعية في عام 2003 بتحقيق إنتاج إجمالي بلغت قيمته 1,058.4 مليون دولار موزعة بواقع 91.6% من نشاطها الرئيسي و8.4% جراء ممارسة أنشطة ثانوية، وقد حققت هذه المؤسسات قيمة مضافة بلغت قيمتها 477.0 مليون دولار تمثل ما نسبته 45.1% من إجمالي الإنتاج، كما وقامت المؤسسات الصناعية في عام 2003 بتحقيق استثمارات بلغت قيمتها 8.9 مليون دولار مقابل اهتلاكات وصلت إلى 46.9 مليون دولار وبالتالي فان صافي استثمار هذه المؤسسات كان سالباً بقيمة 38.0 مليون دولار. وقامت المؤسسات الصناعية في ذات العام بتصدير ما قيمته 102.1 مليون دولار وهذا يمثل 9.6% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ولدى مقارنة المؤشرات الرئيسية السابقة مع ما حققته المؤسسات الصناعية من نتائج عام 1999 يتضح أن هناك تراجعاً حدث لكافة تلك المؤشرات، فقد تراجع عدد المؤسسات الصناعية بنسبة 7.0% عما كانت عليه في عام 1999، ورافق التراجع في عدد المؤسسات تراجعاً في عدد المشتغلين بلغت نسبته 18.1%، وحدث التراجع في عدد المشتغلين لكلا الجنسين وللمشتغلين بأجر على وجه الخصوص، فقد تراجع عدد المشتغلين بأجر بنسبة وصلت إلى 27.0%، مما أدى إلى حدوث تراجع في حجم التعويضات حيث تراجعت قيمة التعويضات بنسبة 57.6%، وانخفض متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات ليصل إلى 3,615.6 دولار سنوياً في حين وصل إلى 4,486.7 دولار سنوياً عام 1999.

كذلك سجلت النتائج تراجعاً في حجم الإنتاج الإجمالي بنسبة تصل إلى 42.2%، وتزامن هذا التراجع مع تواصل تراجع أعداد المشتغلين خصوصاً المستخدمين بأجر منهم (عادة يكونون من الفنيين ذوي الخبرة والمهارة في العمل) والتراجع في التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت والذي تراجع بنسبة بلغت 265.6% خلال نفس الفترة.

على مستوى فئات حجم العمالة يغلب على مؤسساتنا أنها صغيرة الحجم إذ أن معظمها يقع ضمن فئة (1-4) مشتغلين (75.1%)، وتشغل ما نسبته 33.8% من إجمالي عدد المشتغلين غالبيتهم (72.4%) من غير مدفوعي الأجر في حين أن 27.6% هم من المشتغلين بأجر، ويبلغ متوسط نصيب العامل بأجر في هذه المؤسسات حوالي 2,909.1 دولار سنوياً، وقامت مؤسسات هذه الفئة بالمساهمة بحوالي 19.2% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و9.5% من إجمالي الصادرات الصناعية، الأمر الذي يدلل على اهتمام هذا النوع من المنشآت بخلق فرص العمل لأصحابها على حساب الجوانب الأخرى من العملية الإنتاجية.

أما مؤسسات فئة العمالة الثانية (5-19 مشتغلاً) فتستحوذ على 22.4% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، وتقوم بتشغيل 40.9% من إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة الصناعية منهم 30.1% من المشتغلين غير مدفوعي الأجر فيما 69.9% يعملون في هذه المؤسسات بأجر، ويصل متوسط نصيب العامل بأجر في مؤسسات هذه الفئة إلى حوالي

3,248.5 دولار سنوياً، وساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 36.8% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و42.7% من إجمالي الصادرات الصناعية.

مؤسسات فئة العمالة الثالثة (20 مشتغلاً فأكثر) تمثل ما نسبته 2.5% فقط من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية فيما تقوم بتشغيل 25.3% من إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة الصناعية منهم 4.9% من العاملين بدون أجر و95.1% يعملون في هذه المؤسسات بأجر، ويصل متوسط نصيب العامل بأجر في مؤسسات هذه الفئة إلى حوالي 4,327.2 دولار سنوياً، وساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 44.0% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و47.8% من إجمالي الصادرات الصناعية.

يتضح من خلال أداء هذه الفئات تركز الإنتاج الصناعي في الفئتين الثانية والثالثة (5 عمال فأكثر) بنسبة تصل إلى 80.9% رغم أنها تمثل فقط ما لا يزيد عن ربع المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة (24.9%)، في حين يتركز معظم تواجد المنشآت الصناعية ضمن فئة المنشآت الصغيرة والتي تشغل اقل من 5 عاملين، حيث يتضح اعتمادها على خلق فرص العمل لاصحابها أو أفراد الأسرة خاصة وان النسبة الأعظم من العاملين فيها من غير مدفوعي الأجر.

الفصل الأول

مقدمة

تعتبر البيانات الإحصائية قاعدة معلومات مهمة لراسمي السياسات ومتخذي القرارات بالإضافة إلى الدارسين والباحثين في مختلف مجالات حياة المجتمع بشكل عام. وقد تزايد الاهتمام بتوفير معلومات إحصائية موثوقة ودقيقة ومتخصصة تلبي احتياجات المستخدمين المتنامية في مجال الحسابات القومية، التجارة الخارجية، الأسعار والأرقام القياسية، الأنشطة الاقتصادية المختلفة على نحو اكثر تفصيلاً لمستوى عرض البيانات وفق متطلبات اكثر تحديداً لصنع القرار ورسم السياسات.

ويأتي إعداد هذه الدراسة من واقع بيانات ونتائج المسح الصناعي في الفترة الزمنية 1999–2003، مع التركيز على بيانات المسح الصناعي 2003 على أساس مقارنة وصفية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للفترة الزمنية أعلاه.

1.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى العمل على تقديم تحليل وصفي لبيانات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التالية: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، إمدادات الكهرباء والمياه، وذلك من خلال البحث في عدة مؤشرات اقتصادية مثل أعداد المؤسسات العاملة، أعداد العاملين، قيمة الإنتاج، قيمة الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة، وحركة الأصول من خلال التطرق إلى الاستثمار وصافي الاستثمار. تشمل الدراسة كذلك إجراء مقارنات لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الأعوام 1999–2003 للتعرف على الوضع الخاص بالأنشطة الصناعية وأثر الأزمة المتواصلة عليها. وسيتم تحليل البيانات وحركة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لسنوات المقارنة من خلال فئات العمالة التي جرى توزيع المؤسسات على أساسها.

2.1 أهمية الدراسة

ينبع الاهتمام بإصدار دراسة وصفية عن الفترة 1999–2003 نظراً لأن هذه الفترة شهدت تراجعاً في أداء الاقتصاد الفلسطيني جراء الأزمة الاقتصادية الخانقة. حيث تأثرت كافة المؤسسات بهذه الأزمة، من حيث تراجع إنتاجها، وقيام مؤسسات أخرى بتسريح بعض العاملين لديها، وأخرى تعرضت لتدمير كامل أو تخريب لبعض ممتلكاتها وأصولها إلى غير ذلك من الآثار التي واكبت الفترة الخاصة بالدراسة.

3.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على الأسلوب التحليلي الوصفي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. كما أنها ستعتمد على المقارنات الوصفية لتلك المؤشرات عبر سنوات الدراسة، حيث سيتم إجراء كافة المقارنات بالاعتماد على مؤشرات سنة الأساس 1999 على اعتبار أنها لم تشهد تأثراً بالأوضاع السياسية اللاحقة.

4.1 مصادر البيانات

تعتمد بيانات هذه الدراسة في تحليلها لواقع المؤسسات الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على قواعد البيانات والمعلومات التي وفرها المسح الصناعي 1999-2003، والتي يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذها بشكل دوري سنوي منذ عام 1994.

5.1 فصول الدراسة

تتكون هذه الدراسة بالإضافة إلى الفصل الأول والذي شمل مقدمة الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية هي:

الفصـــل الثانـــي: يشـــتمل على عرض وصفي لأبرز نتائج المسح الصناعي 2003 على المستوى العام وعلى مستوى الأنشـــطة الاقتصادية الرئيسية، إضافة إلى إجراء مقارنات على مستوى الأنشطة الاقتصادية بين سنوات الدراسة وسنة الأساس 1999.

الفصل الثالث: يشتمل على عرض وصفي لبيانات المسح الصناعي 2003 على مستوى فئات حجم العمالة، إضافة إلى إجراء مقارنات على مستوى فئات حجم العمالة بين سنوات الدراسة وسنة الأساس 1999.

الفصل الرابع: يشمل خلاصة الدراسة والاستنتاجات والتوصيات.

6.1 التعاريف والمصطلحات

- المؤسسة:

تعرف بأنها كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.

- تعويضات العاملين:

تشمل تعويضات العاملين إجمالي الرواتب والأجور والمزايا الأخرى النقدية والعينية المستحقة للعاملين.

- الإنتاج:

هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسياً أو ثانوياً، ويشمل ذلك الأصول الثابتة المنتجة لحساب المؤسسة.

أي أن الإنتاج = قيمة الإنتاج من النشاط الرئيسي + قيمة إنتاج الأنشطة الثانوية + قيمة إنتاج المؤسسة من التكوين الرأسمالي الذاتي.

وقد تم تقييم الإنتاج وفقاً لسعر السوق، وهو يمثل سعر المنتج مضافاً إليه ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المنتجة.

- الاستهلاك الوسيط:

هو عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في الإنتاج.

أي أن الاستهلاك الوسيط = قيمة المشتريات السلعية معدلة بقيمة التغير في المخزون + مصروفات الإنتاج الأخرى.

- إجمالي القيمة المضافة:

وتساوي الإنتاج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط.

- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار):

يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو لقطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح.

والأصول هي أصول ملموسة أو غير ملموسة (كالأعمال الفنية والبرامج الجاهزة) والتي جاءت كمخرجات لعمليات إنتاجية، وهي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية أخرى لفترة تزيد عن عام واحد.

- صافي الاستثمار:

صافي الاستثمار = التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي – اهتلاك راس المال

- نسبة التغير:

هي حساب نسبة التغير في البيانات لمؤشر اقتصادي محدد بين سنتين، كما يلي:

(بيانات السنة الحالية – بيانات السنة السابقة)/ بيانات السنة السابقة * 100

- فئة حجم العمالة:

هي تلك الفئة من حجم العمالة والتي تم التعامل معها كأساس لتوزيع بيانات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمؤسسة، وذلك كما يلي:

الفئة الأولى: تشمل المؤسسات التي تشغل من 1– 4 عاملين سواء باجر أو بدون اجر.

الفئة الثانية: تشمل المؤسسات التي تشغل من 5 – 19 عاملاً سواء باجر أو بدون اجر.

الفئة الثالثة: تشمل المؤسسات التي تشغل اكثر من 20 عاملاً سواء باجر أو بدون اجر.

- باقي الضفة الغربية:

يقصد بها الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967.

النتائج الرئيسية للأنشطة الصناعية

يحـــتل القطاع الصناعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مكانة بارزة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالإضـــافة إلى تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، حيث تشير بيانات الحسابات القومية إلى أن أنشطة الصناعة تساهم بما نسبته 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي (الحسابات القومية 2003)، وتساهم هذه الأنشطة بتشغيل ما نسبته 12.7% من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية (مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2004).

1.2 على مستوى المؤشرات الكلية للأنشطة الصناعية:

أظهـــرت نـــتائج المسح الصناعي 2003 إلى أن 13,693 مؤسسة صناعية تعمل في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه المؤسسات تعمل على تشغيل 60,186 مشتغلاً منهم 90.7% ذكور و9.3% إناث، وأن 62.0% من المشتغلين مـــن فـــئة العامليـــن بأجر (86.9% ذكور و13.1% إناث) وقد تلقوا تعويضات وصلت إلى 134.8 مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من هذه التعويضات حوالي 3,615.6 دولار خلال العام 2003.

وقـــد بلـــغ إجمالـــي إنتاج المؤسسات الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1,058.4 مليون دولار يمثل إنتاج النشـــاط الرئيسي 91.6% فيما الباقي جاء من ممارسة أنشطة ثانوية، وتصل القيمة المضافة إلى 477.0 مليون دولار مشكلة ما نسبته 45.1% من إجمالي الإنتاج.

وأشارت النتائج إلى أن حجم الاستثمار الإجمالي الصناعي خلال عام 2003 قد بلغ في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 8.9 ملـــيون دولار بيـــنما بلغ اهتلاك رأس المال 46.9 مليون دولار وبذلك يكون صافي الاستثمار سالباً بمقدار 38.0 مليون دولار. وحققت الأنشطة الصناعية الكلية في عام 2003 صادرات سلعية بلغت قيمتها 102.1 مليون دولار تمثل ما نسبته 9.6% من حجم الإنتاج الإجمالي.

الصناعة خلال السنوات الخمسة الماضية (1999-2003):

بالنظر إلى عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأنشطة الصناعية خلال أعوام الانتفاضة الفلسطينية المباركة (2000-2003) نلاحظ أن عدد المؤسسات قد انخفض في العام الأول من بدء الانتفاضة الفلسطينية بنسبة وصلت إلى 2.2%، وبقيت منخفضة في السنة التالية من بدء الانتفاضة بنسبة 0.4%، واستمرت بالانخفاض في الأعوام 2002 و2003 بنسب وصلت إلى 3.4% و7.0% على التوالي، وقد رافق الانخفاض في عدد المؤسسات ارتفاع في عدد المشتغلين خلال عام 2000 بنسبة وصلت إلى 5.9%، إلا أن عددهم أخذ بالتراجع خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000، فقد انخفض عدد المشتغلين في عام 2001 مقارنة بعام 1999 بنسبة 2.1%، واستمر في عام 2002 بالانخفاض بنسبة 8.5%، ولم يتوقف هذا الانخفاض في عدد المشتغلين في عام 2003 فقد استمر وبنسبة مرتفعة وصلت إلى 18.1% وذلك مقارنة بالسنة التي سبقت بدء الانتفاضة المباركة.

وقد كان الانخفاض المستمر في عدد المشتغلين خلال السنوات الثلاثة التالية لبدء الانتفاضة (2001-2003) وبالمقارنة بعددهم في عام 1999 يتركز في المشتغلات الإناث والمشتغلين بأجر، فعلى مستوى جنس المشتغل فقد تراجع عدد المشتغلات الإناث خلال عام 2001 بنسبة وصلت إلى 39.1% مقابل ارتفاع بنسبة 2.5% في عدد المشتغلين الذكور،

واستمر التراجع في عدد المشتغلات الإناث خلال عام 2002 لينخفض عددهن بنسبة 92.6% مقابل انخفاض يصل إلى 0.6% في عدد المشتغلين الذكور لذات العام، وبقيت نسبة التراجع في عدد المشتغلات الإناث في عام 2003 عند حدود 93.3% في حين ارتفعت نسبة التراجع في عدد المشتغلين الذكور لتصل إلى 10.4%. وعلى مستوى طبيعة عمل المشتغلين في المؤسسات الصناعية فقد ارتفع عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2000 بنسبة وصلت إلى 10.7% مقابل تراجع بلغ 7.4% في عدد المشتغلين بدون أجر (أصحاب العمل وأفراد أسرهم غير مدفوعي الأجر) وذلك مقارنة بعام 1999، إلا أن عدد المستخدمين بأجر أخذ بالتراجع في السنوات التالية حيث تراجع عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2001 مقارنة بعام 1999 بنسبة وصلت إلى 3.1% مقابل انخفاض بنسبة 0.3% في أعداد المشتغلين بدون أجر، واستمر التراجع في عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2002 لتصل نسبة التراجع مقارنة بعام 1999 إلى 10.0% مقابل تراجع أكبر في عدد المشتغلين بدون أجر (5.6%)، وارتفعت نسبة التراجع في عدد المستخدمين بأجر في عام 2003 لتبلغ ما نسبته 27.0% مقابل تراجع طفيف بلغ 3.5% في نسبة المشتغلين بدون أجر مقارنة بعام 1999.

شكل 1: المشتغلون في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 1999-2003

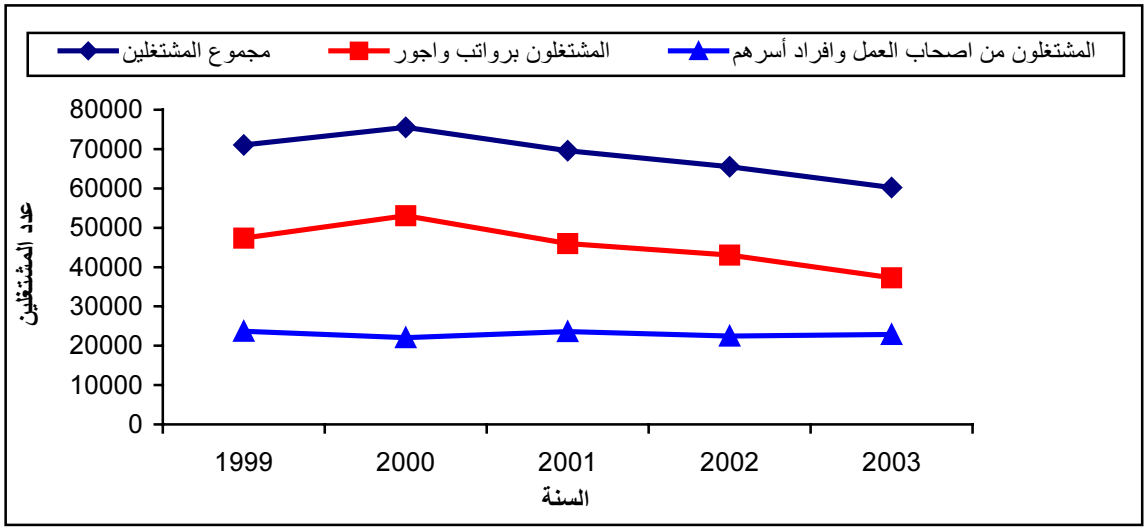

ورافق الارتفاع في أعداد المشتغلين خصوصاً المشتغلين بأجر عام 2000 ارتفاعاً في تعويضات هؤلاء المشتغلين خلال ذلك العام بنسبة بلغت 4.6%، إلا أن التعويضات ونتيجة للتراجع في أعداد المشتغلين بأجر في السنوات التالية فإنها أخذت بالتراجع، حيث تراجعت تعويضات المشتغلين بأجر خلال عام 2001 عما كانت عليه في عام 1999 بما نسبته 20.1%، وواصلت تراجعها في عام 2002 لتصل نسبة التراجع إلى 54.0%، واستقر التراجع في عام 2003 إلى ما نسبته 57.6%.

يتضح مما سبق أن المؤسسات الصناعية أخذت بالتوجه لزيادة تشغيل الأفراد غير مدفوعي الأجر من أصحاب العمل وأفراد أسرهم، وترافق ذلك مع تراجع أعداد المشتغلين بأجر ومستويات الأجور المدفوعة لهؤلاء المشتغلين، حيث أشارت النتائج إلى تراجع متوسط تعويضات المستخدمين بأجر خلال عام 2001 إلى 3,852.4 دولار، بعدما كان يصل إلى 4,486.7 دولار عام 1999 والى 4,197.56 دولار عام 2000، وبقي منخفضاً ويصل إلى3,202.9 دولار سنوياً في عام 2002، ولم يتحسن وضع المستخدمين بأجر خلال عام 2003 مقارنة بما كانوا عليه عامي 1999 و2000 حيث بلغ متوسط التعويضات 3,615.6 دولار.

إضافة للتراجع الواضح في أعداد المشتغلين وتعويضاتهم خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000، فقد تراجعت كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتلك السنوات مقارنة بما هي علية عام 1999، حيث تراجع إجمالي الإنتاج الصناعي خلال عام 2001 بنسبة وصلت إلى 18.5%، واستمر التراجع في عام 2002 حيث وصل إلى 54.1%، ولم يتحسن وضع الإنتاج في عام 2003 بل بقي منخفضاً بما نسبته 42.2% مقارنة بحجم الإنتاج في عام 1999 مع تسجيله لتحسن نسبي مقارنة بعام 2002.

شكل 2: المؤشرات الرئيسية للأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2003

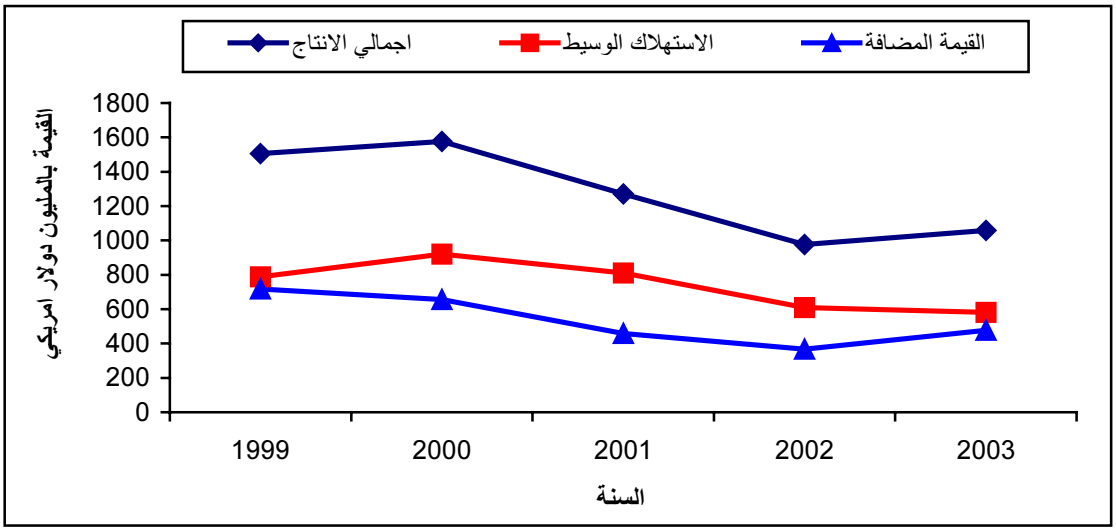

وتراجعت كذلك التكوينات الرأسمالية لهذه المؤسسات خلال السنوات الأربعة التالية لعام 1999 بنسب متنامية، فقد تراجع التكوين الرأسمالي في عام 2000 بنسبة وصلت إلى 26.7%، واستمر في التراجع في عام 2001 لتصل نسبة التراجع إلى 109.5%، وتضاعفت نسب التراجع في عامي 2002/ 2003 لتصل إلى ذروتها في هاذين العامين بنسب 226.1% و265.6% على التوالي، الأمر الذي يدلل على ضعف الإنفاق على شراء الأصول الإنتاجية جراء حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال فترة الدراسة.

وشهدت الصادرات الصناعية الفلسطينية في عام 2000 ارتفاعاً بنسبة 27.7% مقارنة بعام 1999، وتراجعاً في السنوات التالية، فقد تراجعت قيمة هذه الصادرات في 2001 بنسبة وصلت إلى 37.3%، واستمر التراجع في عام 2002 حيث وصل إلي 22.6%، ولم يتحسن وضع الصادرات في عام 2003 بل زاد سوءاً حيث تضاعفت نسبة التراجع لتصل إلى 99.1% مقارنة بعام 1999.

2.2 على مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية:

1.2.2 التعدين واستغلال المحاجر:

يعتبر نشاط التعدين واستغلال المحاجر من الأنشطة الفرعية الصغيرة والمحدودة من حيث عدد المؤسسات العاملة فيه، وحسب نتائج المسح الصناعي 2003 فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا النشاط 301 مؤسسة، تتركز في مناطق محددة في شمال وجنوب الضفة الغربية، ويعود السبب في انخفاض عدد مؤسسات هذا النشاط إلى عدم السيطرة الفلسطينية على الثروات المعدنية في البحر الميت، بالإضافة إلى محدوديه سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي

الضـــفة الغربـــية وقطـــاع غـــزة، ويقتصر إنتاج هذا النشاط على إنتاج الكسارات والمحاجر والرمل كجزء صغير من الصناعات الاستخراجية مقارنة بمكونات هذا النشاط في دول أخرى.
يعمل في هذا النشاط ما مجموعه 1,540 مشتغلاً، أي ما نسبته 2.6% من إجمالي المشتغلين في أنشطة الصناعة والبالغ عددهـــم 60,186 خـــلال عام 2003، ونتيجة لطبيعة العمل في هذا النشاط فان 99.9% من المشتغلين هم من الذكور، بيـــنما 0.1% مـــن الإناث، و59.2% من المشتغلين يعملون مقابل أجر، وقد بلغت قيمة التعويضات التي حصلوا عليها خلال عام 2003 ما قيمته 4.0 مليون دولار أمريكي، أو ما نسبته 3.0% من إجمالي تعويضات المشتغلين في الأنشطة الصناعية ككل، ويبلغ متوسط نصيب المستخدم بأجر من التعويضات 4,416.6 دولار أمريكي سنوياً.

من ناحية أخرى فقد بلغ إجمالي إنتاج نشاط التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2003 مـــا قيمـــته 16.1 ملـــيون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 1.5% من قيمة إجمالي الإنتاج الصناعي، ويمثل الإنتاج من النشـــاط الرئيسي ما نسبته 98.2% من إجمالي إنتاج نشاط التعدين واستغلال المحاجر، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلـــى صـــعوبة مزاولة أنشطة ثانوية ضمن هذا القطاع إلى جانب نشاطها الرئيسي. في حين بلغت القيمة المضافة في باقـــي الضـــفة الغربـــية وقطاع غزة 10.2 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 63.6% من قيمة الإنتاج لهذا النشاط الفرعي.

تشـــير بـــيانات المسح الصناعي 2003 إلى أن قيمة الاستثمار الإجمالي في قطاع التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضـــفة الغربـــية وقطاع غزة قد بلغ 0.1 مليون دولار أمريكي بينما بلغ اهتلاك رأس المال 2.5 مليون دولار أمريكي وبهذا يكون صافي الاستثمار في هذا القطاع سالبا بمقدار 2.4 مليون دولار أمريكي، ولم يسهم قطاع التعدين واستغلال المحاجـــر بالصـــادرات الصـــناعية الفلسطينية خلال عام 2003، ولعل ذلك عائد إلى الظروف السياسية التي تمر بها الأراضـــي الفلسطينية من حصار ومنع تجول وإغلاق للمعابر والحدود والتي تحد من القدرة على التحرك والتنقل داخل الأراضي الفلسطينية وكذلك مع الخارج.

التعدين واستغلال المحاجر خلال السنوات الخمسة الماضية (1999-2003):
بالنظر إلى عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع التعدين واستغلال المحاجر خلال أعوام الانتفاضة الفلسطينية المباركة (2000-2003) يلاحظ أن عدد المؤسسات قد ارتفع في العام الأول من بدء الانتفاضة بنسبة وصلت إلى 1.4%، إلا انه انخفض في السنة التالية من بداية الانتفاضة بنسبة وصلت إلى 5.3%، إلا أنها عادت وارتفعت في عام 2002 و2003 بنسب وصلت إلى 7.4% و3.9% على التوالي، إلا أن هذا الارتفاع في عدد المؤسسات قابله ارتفاع آخر في عدد المشتغلين، فقد ارتفع عدد المشتغلين في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة وصلت إلى 41.1%، وبقي في عام 2001 مرتفعاً بنسبة 30.4%، ووصلت نسبة الارتفاع في عدد المشتغلين في 2002 إلى 22.0%، إلا أن عدد المشتغلين انخفض في عام 2003 بنسبة 1.2% مقارنة بعام 1999.

وقد كان الارتفاع في عدد المشتغلين خلال السنوات الثالثة الأولى من بدء الانتفاضة يتركز في فئة المستخدمين بأجر، حيث ارتفع عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 49.7% مقابل ارتفاع بنسبة 11.6% في عدد المشتغلين بدون أجر (أصحاب العمل وأفراد أسرهم غير مدفوعي الأجر) لذات العام، واستمر عدد المستخدمين بأجر خلال عامي 2001/ 2002 مرتفعاً ولكن بنسبة أقل من السنة السابقة لتصل نسبة الارتفاع إلى 37.9%، 27.2% على التوالي وذلك مقارنة بعام 1999 والى ارتفاع اقل في عدد المشتغلين بدون أجر (9.0%، 9.5%) لذات الأعوام

على التوالي، إلا انه حدث تراجع في عدد المستخدمين بأجر في عام 2003 بلغت نسبته 12.9% وارتفاع في عدد المشتغلين بدون أجر لذات العام بلغت نسبته 15.9%.

شكل 3: المشتغلون في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 1999-2003

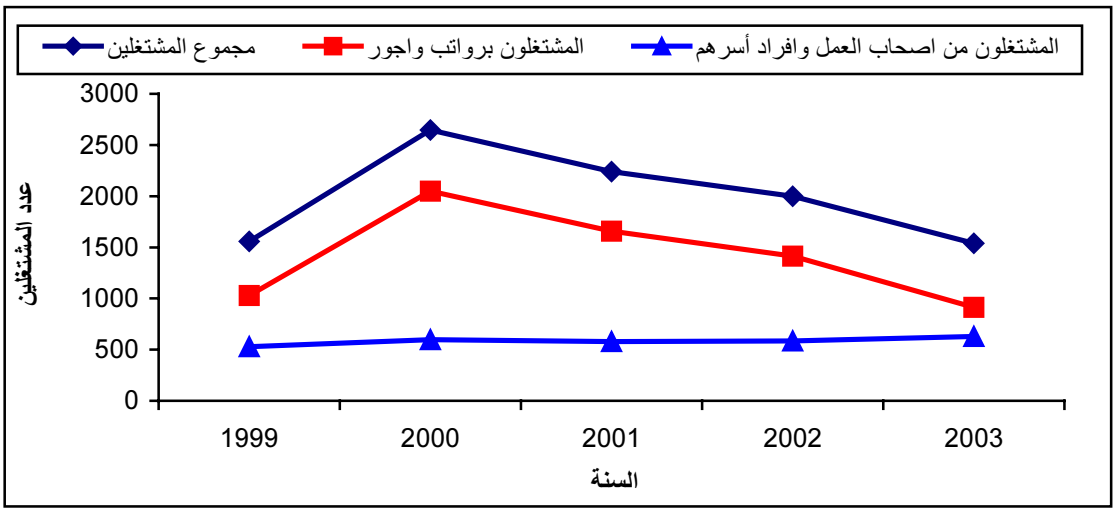

الارتفاع في عدد المشتغلين خصوصاً المستخدمين بأجر منهم خلال السنوات الثلاثة الأولى من بدء الانتفاضة (2000-2002) ساهم في خلق ارتفاع في تعويضات المشتغلين خلال تلك السنوات مقارنة بالسنة السابق 1999، فقد ارتفعت إجمالي تعويضات المشتغلين بأجر خلال عام 2000 عما كانت علية في عام 1999 بما نسبته 55.8%، وبقيت مرتفعة عند حدود 31.4% و28.4% في عامي 2001/ 2002 على التوالي، إلا انه ونتيجة للتراجع في أعداد المشتغلين بأجر عام 2003 فقد تراجعت قيمة تعويضاتهم بنسبة 52.8% عما كانت علية عام 1999.

يتضح مما سبق أن منشآت التعدين واستغلال المحاجر أخذت بالتوجه إلى الزيادة في أعداد المشتغلين لديها خلال السنوات الثالثة الأولى من بدء الانتفاضة مقارنة بالعام السابق 1999 إلا أن هذه الزيادة كانت تتم بصوره متناقصة خصوصاً بعد السنة الأولى من بدء الانتفاضة وبشكل ملحوظ في المستخدمين بأجر تقليصاً للمصاريف التشغيلية، مع محافظة المؤسسة على حجم التعويضات المدفوعة لهؤلاء المشتغلين، فقد بلغ متوسط تعويضات المستخدمين بأجر خلال عام 2000 حوالي 6,790.6 دولار سنوياً، فيما كان يصل إلى 5,975.4 دولار سنوياً في عام 1999، وانخفض ليصل إلى 5,406.7 دولار سنوياً عام 2001، إلا انه عاد ليرتفع ويصل إلى 6,081.0 دولار سنوياً عام 2002، إلا انه لم يتحسن وضع المستخدمين بأجر خلال عام 2003 حيث تراجع متوسط تعويضاتهم إلى أن وصل إلى 4,416.6 دولار سنوياً.

إلا أن الارتفاع في عدد المشتغلين في السنوات الثالثة الأولى من بدء الانتفاضة والتراجع في عددهم في السنة الرابعة رافقه ارتفاع في كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العام الأول 2000 وتراجع متنامي في الأعوام التالية، فقد ارتفع إجمالي الإنتاج هذا القطاع خلال عام 2000 بنسبة وصلت إلى 31.0%، إلا انه اخذ بالتراجع في عام 2001 ليتراجع بنسبة 27.5%، واستمر في التراجع في عام 2002 لتصل نسبة التراجع في الإنتاج إلى 45.3%، ولم يتوقف

هذا التراجع في عام 2003 بل تراجع بنسبة أكبر من السنوات السابقة لتصل نسبة التراجع إلى 187.3% عما كان علية في عام 1999.

شكل 4: المؤشرات الرئيسية لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2003

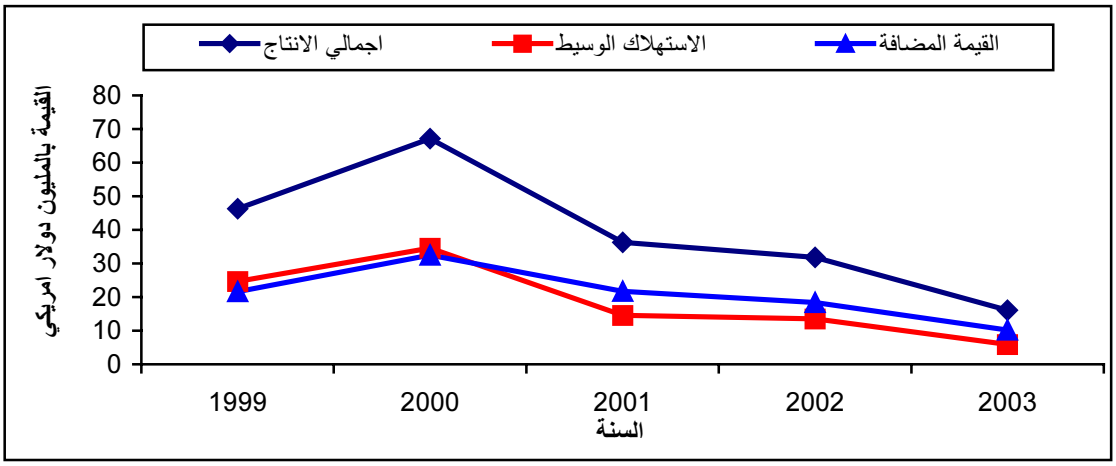

وهذا التراجع في الإنتاج مبرر إذا ما ربطنا اسبب التراجع للإنتاج بالتراجع المستمر في أعداد المشتغلين خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000 (عام بدء الانتفاضة) خصوصاً المستخدمين بأجر منهم (عادة يكونوا من الفنيين ذوي الخبرة والمهارة في العمل) والتراجع في التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت، وصعوبة تغيير نشاط هذه المنشآت إلى نشاط آخر يتناسب وحاجة السوق، فقد تراجعت التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت خلال السنوات الأربعة التالية لعام 1999 بنسب متنامية، فقد تراجع التكوين الرأسمالي في عام 2000 بنسبة وصلت إلى 37.4%، وتضاعف التراجع إلى حوالي ثمانية أضعاف عام 2001 (844.8%)، وبقي متراجعاً عام 2002 بنسبة تصل إلى 48.4%، إلا أن هذا التراجع وصل في عام 2003 إلى ذروته بنسبة وصلت إلى 1908.9%.

يتضح مما سبق أن هناك ارتفاعاً حدث لمختلف المؤشرات الاقتصادية لمنشآت قطاع التعدين واستغلال المحاجر في العام الأول من بدء الانتفاضة الفلسطينية المجيدة، إلا أن هذه المؤشرات بدأت بالتراجع وبشكل متنامي خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000 (عام بدء انتفاضة الأقصى) نتيجة لتطبيق سياسة الإغلاق ومنع التجول وصعوبة التنقل والحركة فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مما يستوجب الإسراع في تقييم هذا القطاع ووضع السبل الكفيلة لبقائه واستمراره.

2.2.2 الصناعة التحويلية:

عدد المؤسسات:

يعتبر نشاط الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة النشاط الذي يضم أكبر عدد من المؤسسات والتي وصل عددها عام 2003 إلى 13,043 مؤسسة صناعية من اصل 13,693 مؤسسة تعمل في مختلف الأنشطة الصناعية.

تتسم هذه المؤسسات في غالبيتها بالمؤسسات الصغيرة (لا تمسك سجلات محاسبية، الكيان القانوني لها مؤسسات فردية، توظف أقل من 5 عاملين) حيث تمثل هذه الفئة ما نسبته 95.0% من إجمالي عدد المؤسسات.

وهي من جانب آخر تساهم في تشغيل 57,632 مشتغل يشكلون 95.8% من العمالة الصناعية في فلسطين موزعين بين 90.4% ذكور و9.6% إناث. كما أن 62.6% من المشتغلين يعملون مقابل أجر، وقد بلغت قيمة التعويضات التي حصلوا عليها خلال عام 2003 ما قيمته 125.8 مليون دولار أمريكي، أو ما نسبته 93.3% من إجمالي تعويضات المشتغلين في الأنشطة الصناعية ككل، ويبلغ متوسط نصيب المستخدم بأجر من التعويضات 3,507.7 دولار أمريكي سنوياً.

وبالنظر إلى هيكلية الصناعة التحويلية تشير البيانات إلى أن صنع المعادن عدا الماكينات وصنع الملابس ومن ثم صنع الأثاث تساهم بنسبة عالية في الصناعات التحويلية من حيث عدد المؤسسات، حيث يعمل في هذه الصناعات أكثر من نصف المؤسسات الصناعية، فيما حوالي نصف المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية يعملون ضمن نفس الأنشطة، وأن أكثر من ربع المشتغلين في الصناعات التحويلية يعملون في نشاط صنع الملابس.

جدول 1: التوزيع النسبي لعدد المؤسسات والمشتغلين على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003

النشاط	عدد المؤسسات %	عدد المشتغلين %	تعويضات المشتغلين %
الصناعة التحويلية	**100.0**	**100.0**	**100.0**
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	11.7	12.9	16.0
صناعة الملابس	17.4	25.9	23.4
صناعة المعادن اللافلزية الأخرى	13.3	18.1	22.6
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	22.3	10.6	6.1
صنع الأثاث	14.7	10.8	7.4
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	20.6	21.7	24.5

فيما ساهمت أنشطة صنع الملابس وصنع المعادن اللافلزية الأخرى بنسب مرتفعة (46.0%) من إجمالي تعويضات المشتغلين، إلا أن هذه المساهمة أو أن التوزيع السابق يخفي حقيقة أن متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات يختلف توزيعه عن التوزيع السابق، حيث يحتل نشاط صنع التبغ المركز الأول من حيث قيمة التعويضات السنوية التي يحصل عليها المستخدم بأجر في المؤسسات العاملة ضمن هذا النشاط والتي تصل إلى 7,327.2 دولار أمريكي سنوياً، يليه نشاط صنع الأجهزة الطبية والذي بلغ 5,825.5 دولار أمريكي، فيما بلغ 4,921.6 دولار أمريكي في أنشطة صناعة الآلات والمعدات الأخرى.

الإنتاج:

أظهرت نتائج المسح أن إجمالي إنتاج أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 1,014.8 مليون دولار أمريكي مشكلاً بذلك 95.9% من إجمالي الإنتاج الصناعي، موزعة بين 91.7% كإنتاج من النشاط الرئيسي و8.3% من الأنشطة الثانوية، وان القيمة المضافة لذات العام بلغت 445.3 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 43.9% من القيمة الإجمالية لانتاج الصناعة التحويلية لهذا العام.

وبالنظر إلى هيكلية الصناعة التحويلية ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة يلاحظ أن صنع المنتجات الغذائية والمشروبات حققت أعلى مساهمة لها في كل من الإنتاج بنسبة 23.4% وفي القيمة المضافة

بنسبة 23.8%، تلتها أنشطة صنع المعادن اللافلزية الأخرى بنسب وصلت إلى 19.1% من إجمالي إنتاج أنشطة الصناعات التحويلية و21.9% من إجمالي القيمة المضافة لتلك الأنشطة.

جدول 2: التوزيع النسبي للإنتاج والقيمة المضافة على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003

النشاط	إجمالي الإنتاج %	إجمالي القيمة المضافة %
الصناعة التحويلية	**100.0**	**100.0**
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	23.4	23.8
صناعة الملابس	8.2	5.7
صناعة المعادن اللافلزية الأخرى	19.1	21.9
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	8.0	8.9
صنع الأثاث	11.2	9.2
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	30.1	30.5

يتضح تدني مساهمة المؤسسات العاملة ضمن نشاط صنع الملابس في كل من إجمالي الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة بنسب وصلت إلى 8.2% و5.7% على التوالي، بالرغم من مساهمتها المرتفعة في كل من عدد المؤسسات والمشتغلين والتعويضات كما تم الإشارة في موقع سابق.

الاستثمار:

يتضح من نتائج المسح أن قيمة الاستثمار الإجمالي في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 7.5 مليون دولار أمريكي بينما بلغ هتلاك رأس المال خلال ذات الفترة 43.1 مليون دولار أمريكي وبذلك يكون صافي الاستثمار سالبا بمقدار 35.6 مليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في حجم الاستثمارات لقطاع الصناعات التحويلية، يلاحظ أن نشاط صنع منتجات المطاط واللدائن حقق أعلى مساهمة بنسبة وصلت إلى 24.0% وصافي استثمار وصل إلى (0.3-) مليون دولار، تلاه نشاط صنع المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة مساهمة وصلت إلى 20.2% وصافي استثمار وصل إلى (9.2-) مليون دولار.

جدول 3: التوزيع النسبي للأنشطة التي حققت أعلى استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003

النشاط	حجم الاستثمار %	صافي الاستثمار (مليون دولار)
الصناعة التحويلية	**100.0**	**35.6 -**
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	20.2	9.2 -
صنع المنسوجات	11.1	0.5 -
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	10.8	2.4 -
صنع منتجات المطاط واللدائن	24.0	0.3 -
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	10.3	9.6 -
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	23.7	13.6 -

التسويق:

هذا وأسهمت الصناعات التحويلية بجميع الصادرات الصناعية الفلسطينية لعام 2003 والبالغة 102.1 مليون دولار أمريكي، وهي تمثل 10.1% من إجمالي هذا القطاع.

أما الصادرات من المنتجات الصناعية لأنشطة الصناعة التحويلية فقد احتلت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى المرتبة الأولى في أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 25.2% إلى إجمالي الصناعة التحويلية وهذه الصادرات تمثل 13.7% من حجم الإنتاج لهذا النشاط، تليها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 21.3% وتمثل 9.4% من حجم إنتاج هذا الإنتاج، وصنع المنسوجات بنسبة 17.8% تمثل 40.5% من حجم إنتاج هذا النشاط.

جدول 4: التوزيع النسبي للصادرات الصناعية على الأنشطة الرئيسية للصناعة التحويلية وحجم هذه الصادرات من حجم الإنتاج في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003

النشاط	حجم الصادرات %	الصادرات إلى الإنتاج %
الصناعة التحويلية	**100.0**	**11.0**
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	21.3	9.4
صنع المنسوجات	17.8	40.5
صنع الملابس	5.9	18.9
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	25.2	13.7
صنع الأثاث	8.3	7.7
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	21.5	6.8

وتدل بيانات صادرات إلى أن الجزء الاكبر من الانتاج الرئيسي يتم استهلاكه في الأسواق المحلية وان جزء صغير يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية.

الصناعة التحويلية خلال السنوات الأربعة الماضية (2000-2003):

بالنظر إلى عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية خلال أعوام الانتفاضة الفلسطينية (2000 -2003) يلاحظ أن عددها قد ارتفع في العام الأول من بدء الانتفاضة بنسبة وصلت إلى 1.4%، إلا أنها لم تحقق تقدماً أو تراجعاً في العام التالي من حيث العدد، فيما تراجع عددها في العامين 2002/ 2003 عما كان علية عام 1999 بنسبة وصلت إلى 3.6% و7.1% على التوالي، وقد رافق ذلك ارتفاع في عدد المشتغلين تصل إلى 5.1% عام 2000، وانخفاض في عددهم للسنوات الثالثة التالية لعام 2000، فقد انخفض عدد المشتغلين في عام 2001 مقارنة بعام 1999 بنسبة وصلت إلى 3.4%، واستمر في عام 2002 بالانخفاض بنسبة 9.6%، واستمر الانخفاض في عدد المشتغلين في عام 2003 بنسبة وصلت إلى 18.9% وذلك مقارنة بعام 1999.

وقد كان الانخفاض المستمر في عدد المشتغلين خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000 يتركز في المشتغلات الإناث والمستخدمين بأجر، فعلى مستوى جنس المشتغل فقد تراجع عدد المشتغلات الإناث خلال عام 2001 بنسبة وصلت إلى 39.3% مقابل ارتفاع بنسبة 1.4% في عدد المشتغلين الذكور، واستمر التراجع في عدد المشتغلات الإناث خلال عام 2002 لينخفض عددهن بنسبة 92.6% مقبل انخفاض يصل إلى 1.5% في المشتغلين الذكور لذات العام، وبقيت نسبة التراجع في عدد المشتغلات الإناث في عام 2003 عند حدود 93.4% وارتفعت نسبة التراجع في عدد المشتغلين الذكور لتصل إلى 10.9%. وعلى مستوى طبيعة عمل المشتغلين في المؤسسات الصناعية فقد تراجع عدد المستخدمين

بأجر خلال عام 2001 مقارنة بعام 1999 بنسبة 5.0% مقابل انخفاض بنسبة 0.2% في المشتغلين بدون أجر (أصحاب العمل وأفراد أسرهم) لذات العام، واستمر التراجع في عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2002 لتصل نسبة التراجع مقارنة بعام 1999 إلى 11.5% مقابل تراجع وصل إلى 6.0% في عدد المشتغلين بدون أجر، واستمر التراجع في عام 2003 لتبلغ ما نسبته 28.2% مقابل تراجع طفيفة في نسبة المشتغلين بدون أجر بلغت نسبته 3.6% مقارنة بعام 1999.

شكل 5: المشتغلون في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 2003-1999

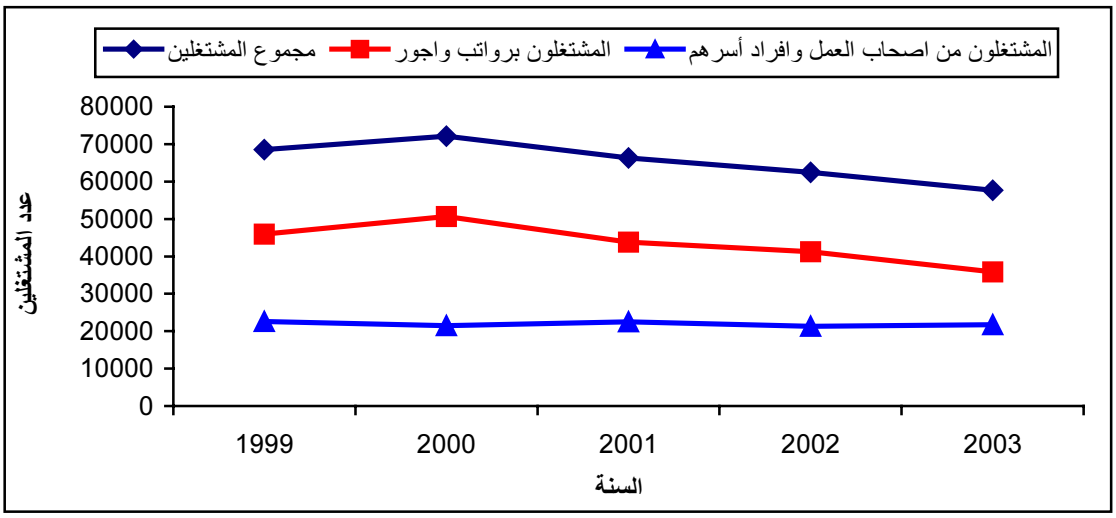

رافق التراجع في أعداد المشتغلين (خصوصاً المشتغلين بأجر) تراجعاً في تعويضاتهم خلال السنوات الثلاثة التالية لسنة 2000 وذلك نتيجة للتراجع المتتالي لعدد المشتغلين بأجر في منشآت الصناعات التحويلية في تلك السنوات، فقد تراجعت تعويضات المشتغلين بأجر خلال عام 2001 عما كانت عليه في عام 1999 بما نسبته 24.9%، وواصلت تراجعها في عام 2002 لتصل نسبة التراجع إلى 63.4%، واستقرت نسبة التراجع عند 61.2% في عام 2003.

يتضح مما سبق أن منشآت الصناعة التحويلية أخذت بالتوجه إلى الاعتماد على العمال غير مدفوعي الأجر كأصحاب العمل وأفراد أسرهم والتخفيض قدر المستطاع من المستخدمين بأجر تقليصاً للمصاريف التشغيلية، وترافق مع ذلك تقليص في حجم التعويضات المدفوعة لهؤلاء العاملين، فقد تراجع متوسط تعويضات المستخدمين بأجر خلال عام 2001 إلى 3,708.5 دولار سنوياً، بعدما كان يصل عام 1999 إلى 4,412.2 دولار و4,079.9 دولار سنوياً عام 2000، ووصل إلى 3,010.9 دولار سنوياً في عام 2002، ولم يتحسن وضع المستخدمين بأجر خلال عام 2003 بل بقي منخفضاً عما كان علية في عام 1999 ولكن بشكل افضل مما هو علية عام 2002 حيث وصل إلى 3,507.7 دولار.

إضافة للتراجع الواضح في أعداد المشتغلين وتعويضاتهم خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000، وارتفاعها عام 2000 مقارنة بعام 1999، فقد تراجعت كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتلك السنوات، حيث تراجع إجمالي إنتاج هذا القطاع خلال عام 2001 بنسبة وصلت إلى 18.7%، واستمر التراجع ليصل إلى 56.0% خلال عام 2002، في حين كانت نسبة التراجع 41.5% خلال عام 2003 مقارنة بعام 1999 مع تحسن بسيط مقارنة بعام 2002.

شكل 6: المؤشرات الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2003

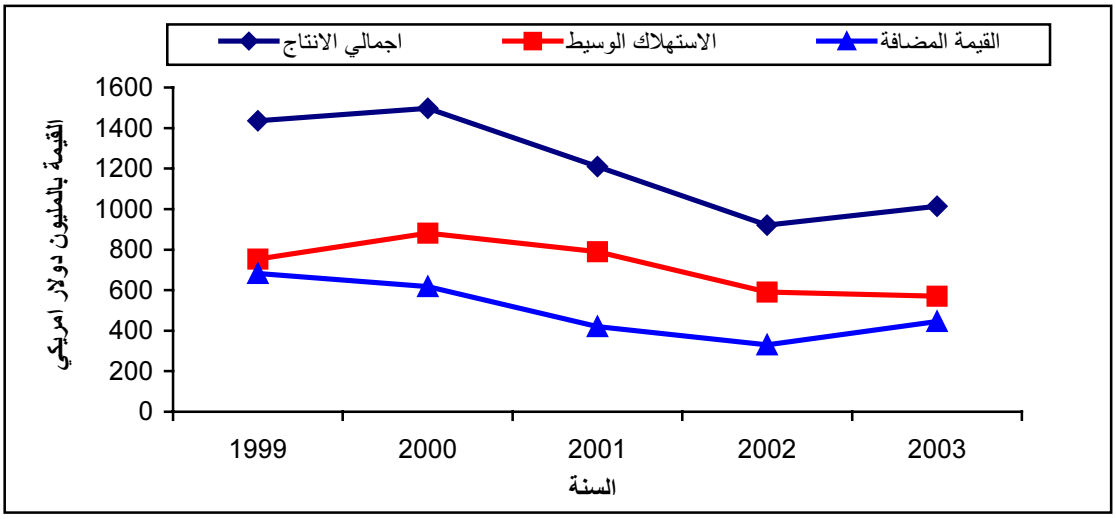

تأثر التراجع في الإنتاج بالتراجع المستمر في أعداد المشتغلين خصوصاً المستخدمين بأجر منهم (عادة يكونوا من الفنيين ذوي الخبرة والمهارة في العمل) والتراجع في التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت، والمخاطرة وزيادة التكاليف التي تزامنت مع صعوبات النقل داخل الأراضي الفلسطينية، حيث تراجعت التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت خلال السنوات الأربع التالية لعام 1999 بنسب متنامية، فقد تراجع التكوين الرأسمالي في عام 2000 بنسبة وصلت إلى 12.1%، وواصل تراجعه بنسبة 79.9% خلال عام 2001، وتضاعف هذا التراجع في عام 2002 ليصل إلى 261.3%، وحافظ هذا التراجع على مستواه عام 2003 حيث وصل إلى 212.7%.

وتراجعت كذلك الصادرات الفلسطينية من إنتاج الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاثة التالية للعام 2000 مع ارتفاعها في ذلك العام بنسبة وصلت إلى 26.9%، فقد تراجعت الصادرات خلال عام 2001 بنسبه وصلت إلى 38.5%، فيما تراجعت بنسبة اقل عام 2002 حيث وصلت إلى 26.3%، إلا أن التراجع في الصادرات قد تضاعف في العام 2003 لتنخفض قيمة الصادرات في ذلك العام بنسبة 98.9% عما كانت عليه عام 1999.

3.2.2 إمدادات الكهرباء والمياه:

تعتبر أنشطة الإمدادات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الاقتصادية النادرة وذلك لقلة عدد المؤسسات التي تعنى بهذه المجالات ولاحتوائها على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة التي تعمل في هذا المجال ولكن على نطاق ضيق كالآبار الارتوازية والتي تقوم ببيع المياه بواسطة صهاريج أو بشبكات مياه محدودة للغير، وكمولدات الكهرباء الموجودة في العديد من التجمعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية نتيجة لعدم وجود شبكة كهرباء عامة قادرة على ربط وتزويد جميع التجمعات في فلسطين بالكهرباء.

وحسب نتائج المسح لعام 2003 فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة ضمن هذه الأنشطة 349 مؤسسة منها 19 مؤسسة تعمل في مجال الكهرباء وتمديداتها و330 مؤسسة تعمل في مجال المياه وتنقيتها وتوزيعها.

شكل 7: توزيع المؤسسات والعاملين بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 2003

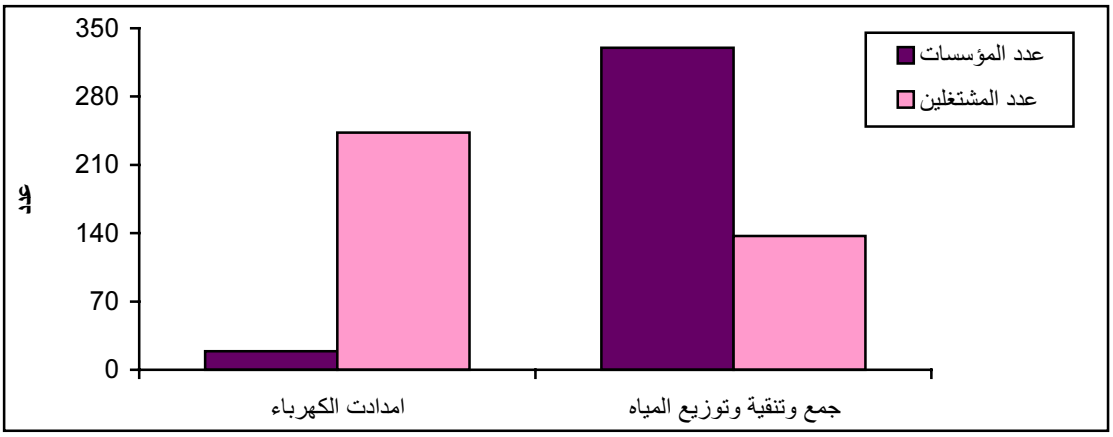

تساهم أنشطة الإمدادات في تشغيل 1,014 مشتغلاً يمثلون 1.7% من إجمالي العاملين في الأنشطة الصناعية، يمثل الذكور ما نسبته 98.5% من عدد المشتغلين، ويعمل من هؤلاء المشتغلين 50.6% مقابل أجر بإجمالي تعويضات وصلت إلى 5.0 مليون دولار أمريكي، وبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات 9,733.3 دولار أمريكي سنوياً.

وبالنظر إلى هيكلية قطاع الإمدادات يتضح أن 33.8% من مجموع مشتغلي هذا القطاع يعملون في أنشطة إمدادات الكهرباء منهم 90.9% مقابل أجر وتلقوا تعويضات وصلت إلى 4.3 مليون دولار ليصل متوسط نصيب العامل بأجر منها إلى 13,677.9 دولار أمريكي سنوياً، فيما يعمل 66.2% من مجموع المشتغلين في أنشطة إمدادات المياه منهم 30.0% بأجور و70.0% بدون رواتب وأجور (من أصحاب العمل أو أفراد أسرهم) وقد تلقى المشتغلين بأجور تعويضات وصلت إلى 0.7 مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العمل بأجر منها 3,634.6 دولار سنوياً.

حققت مؤسسات هذا القطاع إنتاجا يقدر بحوالي 27.4 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 2.6% من إجمالي الإنتاج الصناعي، موزعة بواقع 81.6% من النشاط الرئيسي و19.4% من الأنشطة الثانوية، وبلغت القيمة المضافة لذات العام 21.5 مليون دولار، تمثل ما نسبته 78.3% من القيمة الإجمالية لإنتاج هذا القطاع.

وبالنظر إلى هيكلية هذا القطاع ومساهمة الأنشطة الرئيسية في إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة يلاحظ أن إمدادات الكهرباء حققت أعلى مساهمة لها في كل من الإنتاج بنسبة 78.3% وفي القيمة المضافة بنسبة 84.8%، وأنشطة إمدادات المياه ساهمت بنسب وصلت إلى 21.7% من إجمالي إنتاج هذا القطاع و15.2% من إجمالي القيمة المضافة.
الشـــكل التالي يبين التوزيع النسبي للإنتاج والقيمة المضافة على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – 2003:

شكل 8: التوزيع النسبي للإنتاج الإجمالي لأنشطة إمدادات الكهرباء والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 2003

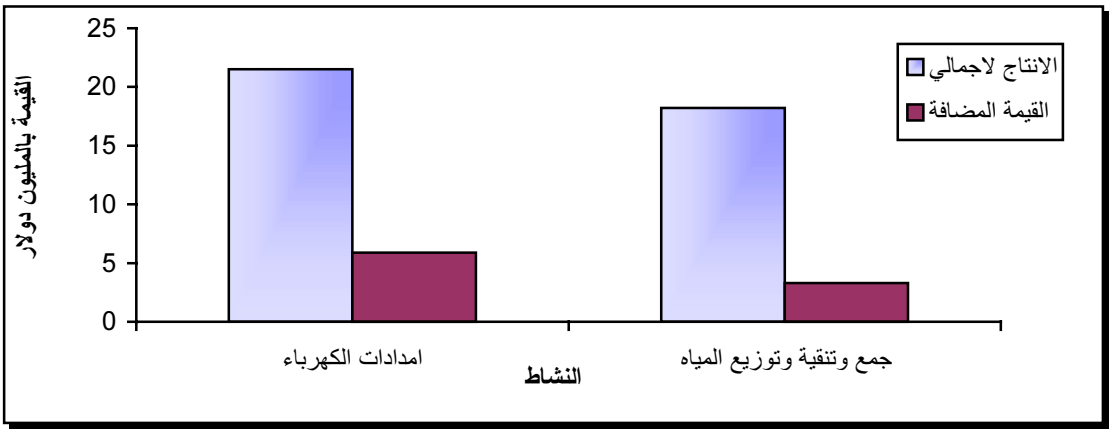

تشير بيانات المسح أن حجم إجمالي الاستثمار في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 1.3 مليون دولار أمريكي بينما بلغ اهتلاك رأس المال خلال ذات الفترة 1.4 مليون دولار أمريكي وبذلك يكون صافي الاستثمار سالبا بمقدار 0.1 مليون دولار أمريكي.
وقد حقق نشاط إمدادات الكهرباء استثماراً سالباً بقيمة 0.24 مليون دولار أمريكي بينما حقق نشاط جمع وتنقية وتوزيع المياه استثماراً موجباً بقيمة 0.21 مليون دولار أمريكي.

إمدادات المياه والكهرباء خلال السنوات الخمسة الماضية (1999-2003):
بالنظر إلى عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع الإمدادات للأعوام الأربعة التالية للعام 1999 نلاحظ أن عددها قد انخفض في السنوات الأربعة، حيث انخفض عددها في عام 2000 بنسبة 0.2%، واستمر في الانخفاض بنسبة 11.6% خلال عام 2001، واستمرت على حالها في الأعوام 2002 و2003 حيث وصلت إلى 3.6% و16.5% على التوالي، وقد رافق الانخفاض في عدد المؤسسات لعام 2000 انخفاض في عدد المشتغلين بنسبة 46.5%، وارتفاع في عدد المشتغلين للسنوات الثلاثة التالية لعام 2000، فقد ارتفع عدد المشتغلين في عام 2001 مقارنة بعام 1999 بنسبة وصلت إلى 5.5%، فيما بلغت 4.6% و2.6% للعامين 2002 و2003 على التوالي.

من جانب آخر حصل انخفاض في أعداد المشتغلين بأجر وبدون أجر خلال عام 2000 مقارنة بعام 1999، وارتفاع في أعداد المستخدمين بأجر وانخفاض في أعداد المشتغلين بدون أجر في الأعوام التالية، حيث انخفض عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 24.2% مقابل انخفاض بنسبة 65.1% في عدد المشتغلين بدون أجر (أصحاب العمل وأفراد أسرهم) لذات العام، فيما ارتفع عدد المستخدمين بأجر خلال عام 2001 بنسبة 25.9% مقابل انخفاض بنسبة 14.4% في عدد المشتغلين بدون أجر لذات العام، واستمر الارتفاع في عدد المستخدمين بأجر خلال العامي 2002 و2003 حيث ارتفع عددهم بنسبة 15.0% و25.7% على التوالي والانخفاض في عدد المشتغلين بدون أجر لذات الأعوام حيث انخفض عددهم بنسبة 3.3% و21.0% على التولي.

يتضح مما سبق أن قطاع الإمدادات استطاع التكيف مع الأوضاع التي شهدتها الأراضي الفلسطينية من إغلاقات ومنع تجول وتقطيع لاوصال الوطن الفلسطيني خلال الفترة المذكورة بآليات اعتمدت على خروج المؤسسات الصغيرة والضعيفة من سوق العمل مقابل توسع واضح في المؤسسات الكبيرة وذات الثقل الاقتصادي في هذا المجال وهذا ما

يبرر الانخفاض الملحوظ في عدد المؤسسات في السنة التالية للانتفاضة الفلسطينية المباركة وبقائها في حدود ذلك الانخفاض فيما بعد، والارتفاع في أعداد المشتغلين منذ السنة التالية للانتفاضة وبقائها في حدود ذلك الارتفاع في السنوات التالية.

رافق هذا الارتفاع في أعداد المشتغلين (خصوصاً المشتغلين بأجر) ارتفاعاً في تعويضاتهم خلال السنوات الثلاثة التالية لسنة 2000 وذلك نتيجة للارتفاع في أعداد المستخدمين بأجر في منشآت ذلك القطاع في تلك السنوات، فقد ارتفعت قيمة تعويضات المشتغلين بأجر بنسبة 36.9% خلال عام 2001 عما كانت عليه في عام 1999، وبقيت عند هذا الحدود من الارتفاع في الأعوام 2002 و2003 حيث ارتفعت في عام 2002 بنسبة 31.9% وبنسبة 27.9% عام 2003.

ارتفع متوسط نصيب المشتغل بأجر من إجمالي التعويضات خلال السنوات 2001، 2002، 2003 مقارنة بعام 1999، فقد ارتفع متوسط نصيب المشتغل بأجر من التعويضات خلال عام 2001 إلى 11,085.4 دولار سنوياً، بعدما كان يصل عام 1999 إلى 9,441.1 دولار سنوياً، ووصل إلى 11,774.8 دولار سنوياً في عام 2002، فيما حقق تراجع طفيف عام 2003 مقارنة بالعامين السابقين ليصل الى9,733.3 دولار سنوياً.

إضافة للارتفاع الواضح في أعداد المشتغلين وتعويضاتهم خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000، فقد ارتفعت كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، حيث ارتفع إجمالي إنتاج هذا القطاع خلال عام 2001 مقارنة بعام 1999 بنسبة وصلت إلى 4.1%، وبنسبة 5.0% عام 2002، و15.3% عام 2003.

شكل 9: المؤشرات الرئيسية لأنشطة الإمدادات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2003

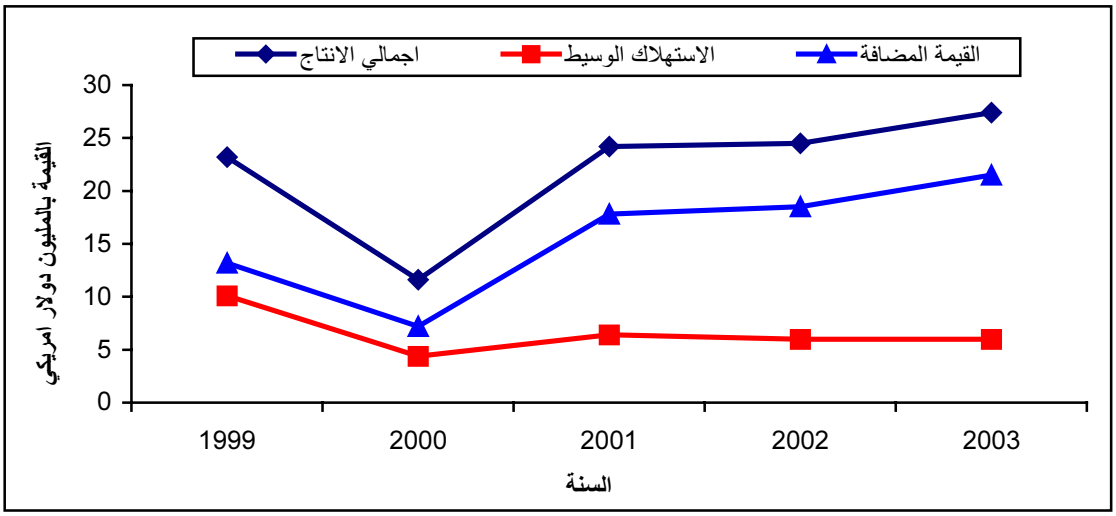

هذا الارتفاع يترافق مع الارتفاع في أعداد المشتغلين خصوصاً المستخدمين بأجر منهم (عادة يكونوا من الفنيين ذوي الخبرة والمهارة في العمل) ويتعارض مع الانخفاض في التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت، حيث انخفضت التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت خلال السنوات الثلاثة التالية لعام 2000 بنسب متنامية وذلك مقارنة بعام 1999، حيث انخفض التكوين الرأسمالي في عام 2001 بنسبة وصلت إلى 385.4%، و330.2% عام 2002، وتسجيله لتحسن نسبي مقارنة بالسنتين السابقتين بانخفاض نسبي بلغ 174.0% عام 2003.

النتائج الرئيسية حسب فئات حجم العمالة للمؤسسات الصناعية

1.3 على مستوى فئات حجم العمالة للمؤسسات الصناعية 2003:

تـــم إعداد هذا البند ليقدم صورة إضافية عن واقع الأنشطة الصناعية، من حيث السمات الأساسية لمكونات هذه الأنشطة ســـواء في مجال حجم العمالة وتركزها، بالإضافة لعلاقة ذلك بحجم الإنتاج والقيمة المضافة والتكوين الرأسمالي وغير ذلـــك مـــن المؤشرات الإحصائية التي تلقي المزيد من الضوء على أداء الأنشطة الصناعية بالاعتماد على البيانات التي وفرها المسح الصناعي 2003.

يتضـــح من البيانات أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية قطاع يتصف بكون السمة العامة هي الملكية العائلية سواء من حيث أشكالها القانونية (الملكية الفردية، منشآت الواقع المحاصة) أو من خلال كونها منشآت يغلب عليها صفة العاملون بدون أجر (أصحاب العمل و/أو أفراد أسرهم).

1.1.3 فئة العمالة الأولى (1-4 مشتغلين):

تشير النتائج إلى أن فئة العمالة الأولى (1-4 مشتغلين) تحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات، حيث أن 75.1% من إجمالـــي المؤسســـات الصناعية تقع ضمن هذه الفئة من العمالة، وتقوم مؤسسات هذه الفئة بتشغيل 33.8% من مجموع المشتغلين منهم 27.6% يعملون مقابل أجر فيما يعمل 72.4% بدون أجور (أصحاب العمل أو أفراد أسرهم)، وقد تلقى المشتغلون برواتب وأجور في مؤسسات هذه الفئة تعويضات تصل إلى 16.3 مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر منها 2,909.1 دولار أمريكي سنوياً، وتمثل هذه التعويضات 12.1% من إجمالي تعويضات المشتغلين في القطاع الصناعي.

من ناحية أخرى بلغ إجمالي إنتاج مؤسسات هذه الفئة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2003 ما قيمته 202.7 ملـــيون دولار أمريكي إلى ما نسبته 19.2% من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويمثل الإنتاج من النشاط الرئيسي ما نسبته 91.1% من إجمالي إنتاج مؤسسات هذه الفئة، في حين بلغت القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 82.5 ملـــيون دولار تمثل 17.3% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، في حين تمثل 40.7% من إجمالي إنتاج هذه الفئة، اضافة لذلك فقد حققت مؤسسات هذه الفئة استثماراً إجمالياً يصل إلى 1.9 مليون دولار يمثل 21.5% من إجمالي اســـتثمار القطـــاع الصناعي، بينما بلغ اهتلاك رأسمال هذه المؤسسات 6.4 مليون دولار وبهذا يكون صافي الاستثمار سالبا بمقدار 2.7 مليون دولار أمريكي، وقامت مؤسسات هذه الفئة بتصدير ما قيمته 6.9 مليون دولار يمثل 5.2% من الإنتاج الصناعي لهذه الفئة، وهذه الصادرات تمثل 9.5% من إجمالي الصادرات الصناعية الفلسطينية.

مؤسسات فئة العمالة الأولى خلال السنوات الخمسة الماضية (1999-2003):

لـــدى مقارنـــة نـــتائج المسح الصناعي 2003 على مستوى الفئة الأولى من عدد المشتغلين مع ذات الفئة في السنوات الماضـــية يتضـــح أن عدد المؤسسات العاملة في هذه الفئة قد انخفض بنسبة 5.9% في عام 2000 مقارنة بعام 1999 واستمر منخفضاً ويصل إلى 3.0% في عام 2002، فيما وصلت نسبة الانخفاض إلى 1.3% عام 2002، و 2.4% عام 2003، وقـــد رافـــق هـــذا الانخفاض في عدد المؤسسات خلال السنوات الأربعة التالية لعام 1999 انخفاض في أعداد

المشتغلين، فقد انخفض عدد المشتغلين في المؤسسات العاملة ضمن هذه الفئة ما نسبته 13.2% خلال عام 2000، فيما سجل انخفاضاً بنسبة 1.6% عام 2001، و7.8% عام 2002، ولم يتحسن عدد المشتغلين ضمن مؤسسات هذه الفئة بل بقي منخفضاً وبنسبة 10.4% عام 2003 مقارنة بعددهم عام 1999.

تركـــز الانخفاض خلال تلك السنوات في عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر على حد سواء، حيث انخفض عدد المشتغلين بدون أجر خلال عام 2000 بنسبة 16.1% مقابل انخفاض آخر بلغت نسبته 7.2% في عدد المشتغلين بأجر خلال تلك الســـنة، وبقـــي عـــدد المشتغلين بدون أجر في عام 2001 منخفضاً بنسبة 4.6% مقابل انخفاض بنسبة 4.6% في عدد المشتغلين بأجر، في حين انخفضت نسبة المشتغلين بدون أجر في عام 2002 بنسبة 4.8% وتراجعت نسبة المشتغلين بأجـــر بنســـبة 13.9% لـــذات العام، أما نسبة التراجع في أعداد المشتغلين بأجر وبدون أجر فقد وصلت إلى 24.5% و3.5% عام 2003.

شكل 10: المشتغلون في المؤسسات التي تشغل (1-4 مشتغلين) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 1999-2003

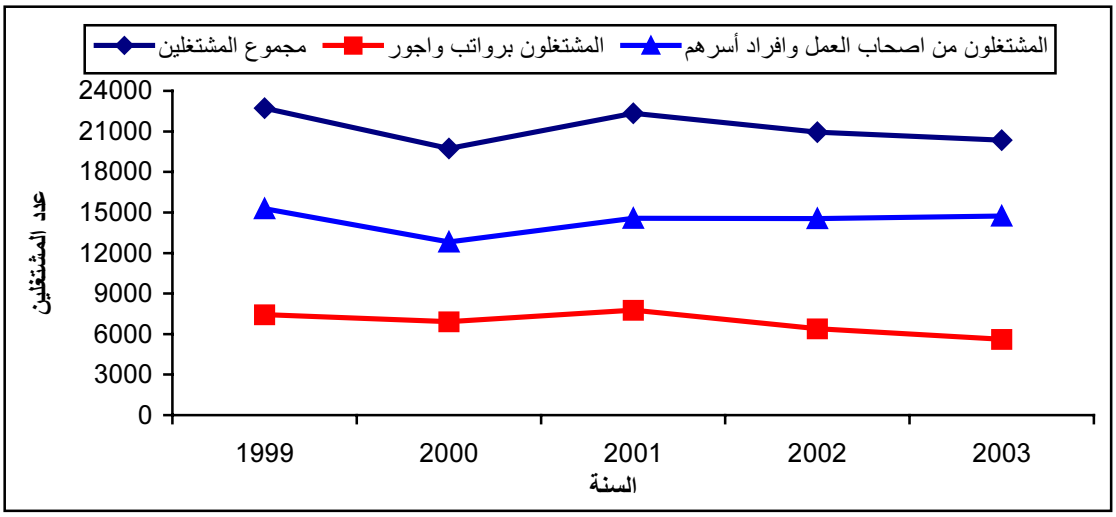

رافـــق الـــتراجع في أعداد المشتغلين بأجر لمؤسسات هذه الفئة تراجعاً في قيم تعويضاتهم للسنوات الأربعة التالية لعام 1999، حيـــث تراجعت قيمة التعويضات التي تلقاها المشتغلين بأجر خلال عام 2000 بما نسبته 14.5%، واستمر هذا الـــتراجع بنسبة أكبر في عام 2001 لتصل إلى 29.5%، ووصلت إلى 53.8% في عام 2002، واستقرت عند مستوى تـــراجع 49.4% عـــام 2003، وقـــد قامت مؤسسات هذه الفئة ليس فقط بالتخفيض المتوازن من عدد المشتغلين بأجر وتعويضـــاتهم، بل وقامت بتخفيض قيمة التعويضات التي يتلقاها الفرد المشتغل بأجر لديها، حيث تراجع متوسط نصيب المشـــتغل بأجر من التعويضات في عام 2001 ليصل إلى 2,928.0 دولار سنوياً بعدما كان يصل إلى 4,340.9 دولار سنوياً عام 1999 و3,995.6 دولار سنوياً عام 2000، واستمر متوسط نصيب المشتغل بأجر من التعويضات بالتراجع ليصل في عام 2002 إلى 2,331.7 دولار سنوياً، إلا انه عاد إلى مستوى 2,909.1 دولار سنوياً عام 2003.

أظهـــرت النتائج أن حجم الإنتاج لهذه المؤسسات قد ارتفع في عام 2000 بنسبة بلغت 11.9% مقارنة بعام 1999، إلا أنها أخذت بالتراجع وبنسب متزايدة في السنوات التالية، حيث تراجع حجم الإنتاج الإجمالي للمؤسسات التي تشغل (1-

4) مشـــتغلين بنســـبة 2.5% خلال عام 2001، واستمر في التراجع لتصل إلى 24.4% في عام 2002، والى حوالي 31.1% في عام 2003.

شكل 11: المؤشرات الرئيسية للمؤسسات التي تشغل (1-4 مشتغلين) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2003-1999

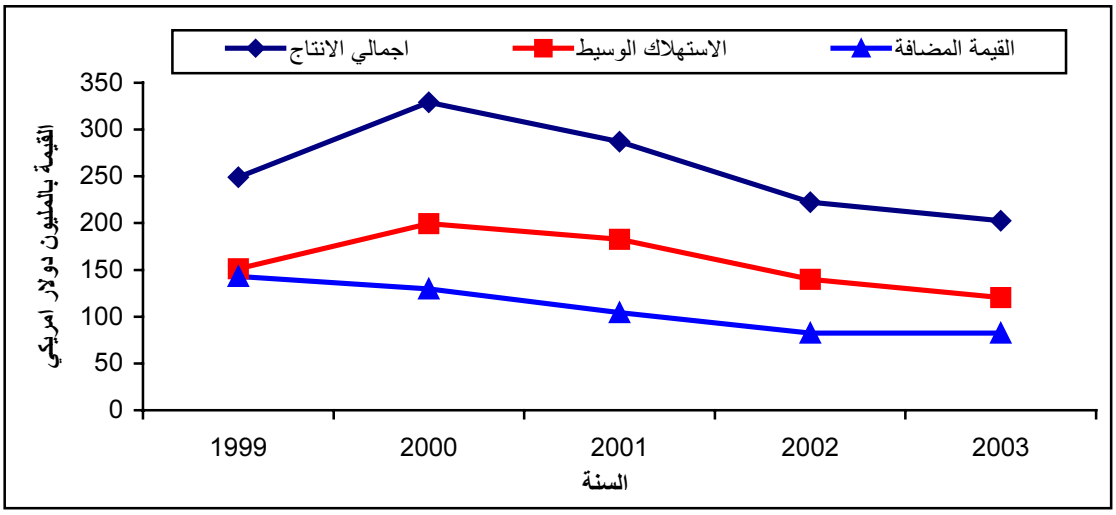

وأشـــارت النـــتائج إلـــى تراجع حجم التكوين الرأسمالي لمؤسسات هذه الفئة مقارنة بعام 1999، حيث تراجع التكوين الرأســـمالي خـــلال الأعوام 2000، 2001، 2002، 2003، بنسب وصلت إلى 25.7%، 40.9%، 42.4%، 52.8% علـــى التوالـــي، كذلـــك ارتفعت قيمة الصادرات من إنتاج مؤسسات هذه الفئة خلال السنتين التاليتين لعام 1999 بنسب 347.0% خلال عام 2000، و98.6% خلال عام 2001، فيما تراجعت بما نسبته 39.9% في عام 2002، واستمرت بالتراجع لتصل إلى 32.4% عام 2003.

2.1.3 فئة العمالة الثانية (5-19 مشتغل):

أشـــارت النـــتائج إلى أن فئة العمالة الثانية (5-19 مشتغل) تمثل 22.4% من مجموع المؤسسات الصناعية، وأن هذه المؤسســـات تقـــوم بتشغيل 40.9% من مجموع المشتغلين منهم 69.9% يعملون مقابل أجر فيما يعمل 30.1% بدون أجور (أصحاب العمل أو أفراد أسره غير مدفوعي الأجر)، وقد تلقى المشتغلون برواتب وأجور تعويضات وصلت إلى 55.9 ملـــيون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر حوالي 3,248.5 دولار أمريكي سنوياً، وتمثل هذه التعويضات 41.5% من إجمالي تعويضات المشتغلين في القطاع الصناعي.

من ناحية أخرى بلغ إجمالي إنتاج مؤسسات هذه الفئة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2003 ما قيمته 389.3 ملـــيون دولار أمريكـــي مشـــكلة ما نسبته 36.8% من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويمثل الإنتاج من النشاط الرئيسي ما نسبته 89.9% من إجمالي إنتاج مؤسسات هذه الفئة، في حين بلغت القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 164.7 ملـــيون دولار تمثل 34.5% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتمثل ما نسبته 42.3% من إجمالي إنـــتاج هذه الفئة، وأشارت النتائج إلى أن مؤسسات هذه الفئة قامت بتحقيق استثمار إجمالي وصل إلى 1.6 مليون دولار يمثل 18.1% من إجمالي استثمار القطاع الصناعي، بينما بلغ اهتلاك رأسمال هذه المؤسسات 17.5 مليون دولار وبهذا يكـــون صافي استثمار هذه المؤسسات سالبا بمقدار 15.9 مليون دولار أمريكي، وقامت مؤسسات هذه الفئة بتصدير ما

قيمــته 43.6 ملــيون دولار أي ما نسبته 12.7% من الإنتاج الصناعي لهذه الفئة، وتمثل هذه الصادرات 42.7% من إجمالي الصادرات الصناعية الفلسطينية.

مؤسسات فئة العمالة الثانية خلال السنوات الخمسة الماضية (1999-2003):

يتضــح مــن النــتائج أن عدد المؤسسات العاملة في هذه الفئة قد ارتفع بنسبة 3.0% عام 2000 مقارنة بعام 1999، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 9.7% عام 2001، إلا أنها انخفضت حسب نتائج مسح 2002 بنسبة تصل إلى 9.7 %، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 17.2% عام 2003، وقد رافق الارتفاع الذي حدث في عدد المؤسسات خلال عامــي 2000 و2001 ارتفاعاً في أعداد المشتغلين لذات الأعوام بنسبة وصلت إلى 1.5% و8.0% على التوالي، كما ورافــق الــتراجع فــي أعداد المؤسسات للسنوات التالية 2002 و2003 تراجعاً في أعداد المشتغلين بنسب وصلت إلى 12.3% و21.7% علــى التوالــي. وقــد حدث الارتفاع في عدد المشتغلين عام 2000 في المشتغلين بدون أجر بنسبة 7.7% وانخفاض بنسبة 0.5% في المشتغلين بأجر، في حين ارتفع عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر عام 2001 بنسب وصــلت إلــى 7.3% و10.2% على التوالي، في حين تراجع عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر خلال السنوات 2002 و2003 حيــث تراجع عدد المشتغلين بأجر بنسب وصلت إلى 14.1% و27.6% على التوالي، والمشتغلون بدون أجر بنسب وصلت إلى 6.9% و3.3% على التوالي.

شكل 12: المشتغلون في المؤسسات التي تشغل (5-19 مشتغلاً) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 1999-2003

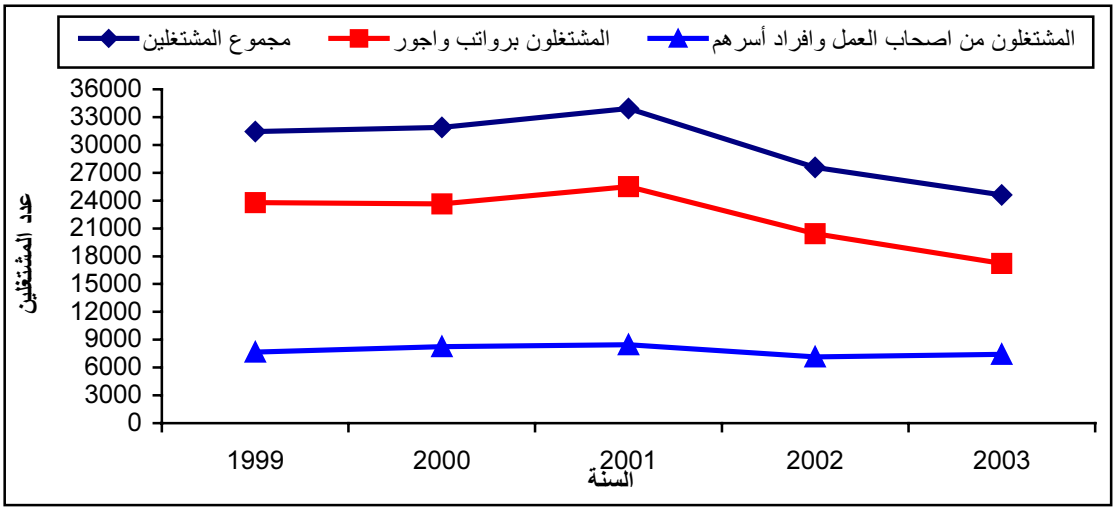

تــراجع إجمالــي تعويضــات المشتغلين لهذه الفئة بنسب متزايدة مقارنة بقيمة تعويضات المشتغلين عام 1999، حيث تراجعــت قيمة التعويضات التي تلقاها المشتغلون بأجر خلال عام 2000 بما نسبته 2.1%، واستمر هذا التراجع ليصل إلى 8.1% في عام 2001، واستمرت بالتراجع عامي 2002 و2003 لتصل نسبة التراجع إلى 41.7% و45.2% على التوالي، وقامت مؤسسات هذه الفئة بالتخفيض من قيمة التعويضات التي يتلقاها الفرد المشتغل بأجر لديها، حيث تراجع متوســط نصيب المشتغل بأجر من التعويضات في عام 2001 ليصل إلى 3,678.4 دولار سنوياً بعدما كان يصل إلى 4,293.3 دولار ســنوياً عــام 1999 و4,224.7 دولار سنوياً عام 2000، واستمر متوسط نصيب المشتغل بأجر من التعويضــات بالــتراجع ليصل عام 2002 إلى 2,913.6 دولار سنوياً، في حين وصل إلى 3,248.5 دولار سنوياً عام 2003.

أظهرت النتائج أن حجم الإنتاج لهذه المؤسسات قد تراجع عبر السنوات بنسب متفاوتة مقارنة بعام 1999، حيث تراجع حجـــم الإنتاج الإجمالي للمؤسسات التي تشغل (5–19) مشتغلاً بنسبة 3.7% خلال عام 2000، وبنسبة 14.8% خلال عام 2001، واستمر في التراجع لتصل إلى 49.6% في عام 2002، و41.9% في عام 2003.

شكل 13: المؤشرات الرئيسية للمؤسسات التي تشغل (5–19 مشتغلاً) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2003–1999

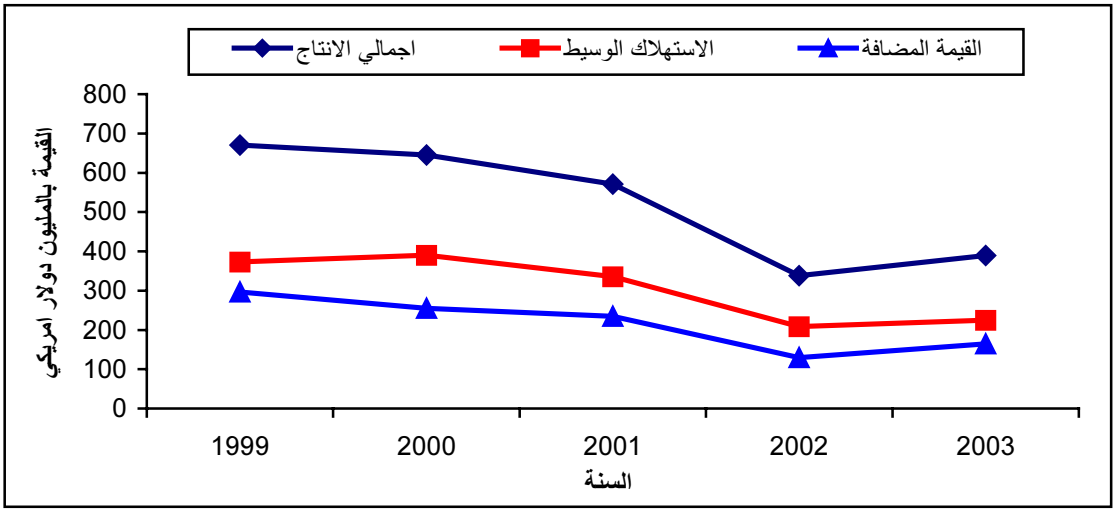

أشـــارت النـــتائج إلى وجود ارتفاع ملحوظ في قيمة التكوين الرأسمالي لمؤسسات هذه الفئة في عام 2001 مقارنة بعام 1999 حيـــث ارتفعـــت قيمة التكوين الرأسمالي بنسبة وصلت إلى 24.4% خلال عام 2001، إلا أنها عادت لتنخفض خـــلال عام 2002 بنسبة 64.8% واستمرت في الانخفاض في عام 2003 لتصل نسبة التراجع إلى 80.9% بالمقارنة بعـــام 1999، وتـــراجع حجم الصادرات من إنتاج هذه المؤسسات خلال السنوات 2001–2003، حيث تراجعت بما نسبته 30.7% في عام 2001، واستمرت بالتراجع لتصل إلى 60.7% خلال عام 2002، في حين وصلت إلى 62.6% خلال عام 2003.

3.1.3 فئة العمالة الثالثة (20 مشتغل فأكثر):

أشـــارت النـــتائج إلـــى أن فـــئة العمالـــة الثالثة (والتي تشغل عشرين عامل فأكثر) تمثل ما نسبته 2.5% من مجموع المؤسســـات الصـــناعية، وأن هذه المؤسسات تقوم بتشغيل 25.3% من مجموع المشتغلين منهم 95.1% يعملون مقابل أجر فيما يعمل 4.9% بدون أجور (أصحاب العمل أو أفراد أسرهم غير مدفوعي الأجر)، وقد تلقى المشتغلون برواتب وأجـــور تعويضـــات تصل إلى 62.6 مليون دولار ويبلغ متوسط نصيب العامل بأجر حوالي 4,327.2 دولار أمريكي سنوياً، وتمثل هذه التعويضات 46.4% من إجمالي تعويضات المشتغلين في القطاع الصناعي.

من ناحية أخرى بلغ إجمالي إنتاج مؤسسات هذه الفئة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2003 ما قيمته 466.3 ملـــيون دولار أمريكـــي مشـــكلة ما نسبته 44.0% من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويمثل الإنتاج من النشاط الرئيسي ما نسبته 91.4% من إجمالي إنتاج مؤسسات هذه الفئة، في حين بلغت القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 229.8 ملـــيون دولار تمـــثل 48.2% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، في حين تمثل 49.3% من إجمالي

إنـــتاج هذه الفئة، وأشارت النتائج إلى أن مؤسسات هذه الفئة قامت بتحقيق استثمار إجمالي يصل إلى 5.4 مليون دولار يمثل 60.4% من إجمالي استثمار القطاع الصناعي، بينما بلغ اهتلاك رأسمال هذه المؤسسات 23.0 مليون دولار وبهذا يكـــون صافي استثمار هذه المؤسسات سالبا بمقدار 17.6 مليون دولار أمريكي، وقامت مؤسسات هذه الفئة بتصدير ما قيمـــته 48.8 ملـــيون دولار تمثل 11.4% من الإنتاج الصناعي لهذه الفئة، وهذه الصادرات تمثل 47.8% من إجمالي الصادرات الصناعية الفلسطينية.

مؤسسات فئة العمالة الثالثة خلال السنوات الخمسة الماضية (1999-2003):

يتضح عند مقارنة المؤشرات الرئيسية لمؤسسات الفئة الثالثة والتي تشغل 20 مشتغل فأكثر للأعوام 2000-2003 مع ذات الفئة من المؤسسات للعام 1999 أن هناك ارتفاعاً في عددها يصل إلى 45.8% خلال عام 2000، و2.6% خلال عـــام 2002، وان تـــراجعاً حـــدث في عددها في الأعوام 2001 و2003 بنسب وصلت إلى 23.0% و18.1% على التوالـــي، وقـــد ارتفع عدد المشتغلين بنسبة 41.0% خلال عام 2000 مقارنة بعددهم عام 1999، و0.6% خلال عام 2002، وتـــراجع عددهـــم بنسبة 21.5% و10.1% خلال عامي 2001 و2003 على التوالي، وكان الارتفاع في عدد المشـــتغلين عامي 2000 و2002 بالمشتغلين باجر وبدون أجر على حد سواء بنسب 39.2% و0.6% للمشتغلين بأجر على التوالي، و80.5% و1.4% للمشتغلين بدون أجر على التوالي، فيما كان الانخفاض في عدد المشتغلين خلال عامي 2001 و2003 بالمشـــتغلين باجـــر وبـــدون اجـــر، حيث انخفض عدد المشتغلين بأجر بنسبة 21.6% و10.5% على التوالي، والمشتغلين بدون أجر بنسب 19.0% و1.6% على التوالي.

شكل 14: المشتغلون في المؤسسات التي تشغل (20 مشتغلاً فأكثر) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب طبيعة العمل 1999-2003

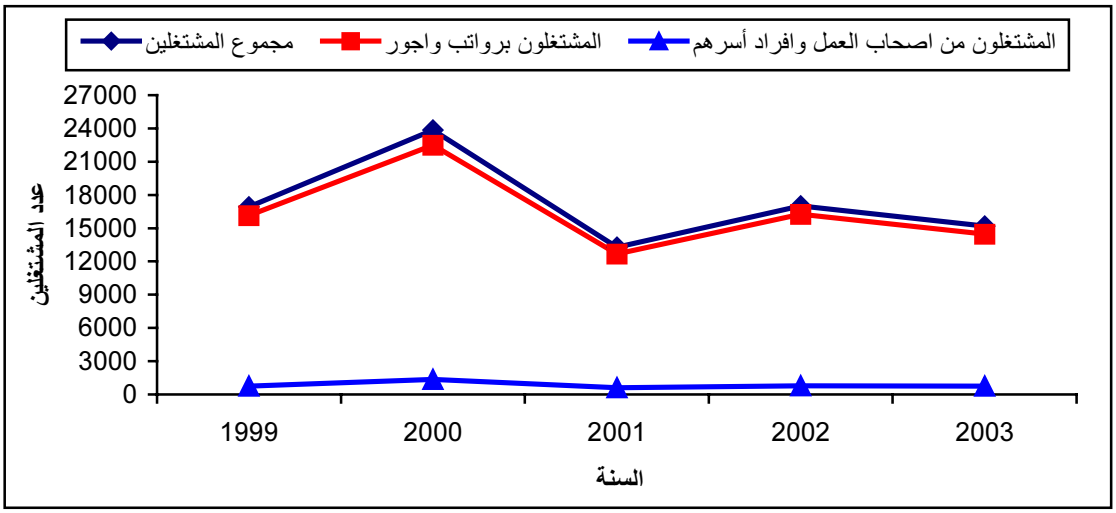

تـــراجع إجمالـــي تعويضات المشتغلين لهذه الفئة بنسب متقاربة خلال السنوات 2001-2003 مقارنة بقيمة تعويضات المشتغلين عام 1999، حيث تراجعت قيمة التعويضات التي تلقها المشتغلون بأجر خلال عام 2001 بما نسبته 22.7%، واســـتمر هذا التراجع في عام 2002 لتصل إلى 18.7%، و20.0% عام 2003، فيما ارتفعت قيمة التعويضات بنسبة 21.7% خلال عام 2000، من جانب آخر انخفض متوسط نصيب المشتغل بأجر من التعويضات لتصل إلى 4,230.8 دولار سنوياً عام 2000، و4,770.7 دولار سنوياً عام 2001، و3,910.2 دولار سنوياً عام 2002، و4,327.2 دولار سنوياً عام 2003، بعدما كان يصل إلى 4,838.4 دولار سنوياً عام 1999.

أظهـــرت النـــتائج أن حجـــم الإنتاج لهذه المؤسسات قد تراجع عبر السنوات 2001–2003 بنسب متفاوتة مقارنة بعام 1999، حيث تراجع حجم الإنتاج الإجمالي للمؤسسات التي تشغل (20 مشتغل فأكثر) خلال عام 2001 بنسبة 23.7%، وبنسبة 23.0% خلال عام 2002، وبنسبة 13.8% عام 2003، وحقق ارتفاعاً بنسبة 11.3% خلال عام 2000.

شكل 15: المؤشرات الرئيسية للمؤسسات التي تشغل (20 مشتغلاً فأكثر) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2003–1999

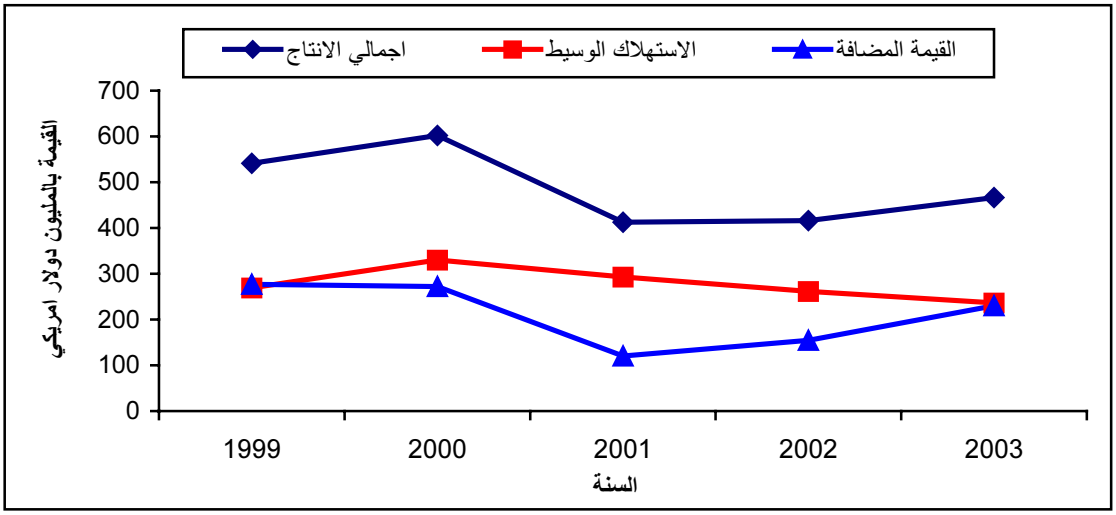

أشـــارت النتائج إلى وجود انخفاض ملحوظ في قيمة التكوين الرأسمالي لمؤسسات هذه الفئة في الأعوام 2000–2003 مقارنـــة بعام 1999، فقد انخفضت قيمة التكوين الرأسمالي بنسبة 8.2% خلال عام 2000، وبنسبة 86.7% خلال عام 2001، فـــيما بلغـــت النسبة 76.7% و73.2% خلال عامي 2002 و2003 على التوالي، وتراجع حجم الصادرات من إنـــتاج هذه المؤسسات خلال عامي 2001 و2003 بنسب وصلت إلى 47.0% و32.5% على التوالي، وارتفعت بنسب تصل إلى 25.5% و53.9% خلال عامي 2000 و2002 على التوالي.

الفصل الرابع

الخلاصة والاستنتاجات

1. تراجع الاقتصاد بشكل ملحوظ خلال عام 2003 عما كان عليه عام 1999، حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وعلى المستوى الكلي لقطاع الصناعة، من حيث عدد المؤسسات بحوالي 7.0%، عدد المشتغلين بنسبة تصل إلى 18.1%، تعويضات العاملين بنسبة 57.6%، الإنتاج 42.2%، الاستهلاك الوسيط 35.7%، إجمالي القيمة المضافة بنسبة 50.3%، التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 265.6%.

2. تحسن طفيف في الإنتاج والقيمة المضافة خلال عام 2003 مقارنة بعام 2002، وتراجع في باقي المؤشرات، حيث ارتفع حجم الإنتاج الإجمالي بما نسبته 7.7% خلال عام 2003 وكذلك القيمة المضافة بما نسبته 23.0%، في حين تراجع عدد المؤسسات بنسبة 3.5%، وعدد المشتغلين بنسبة 8.9% والتعويضات بنسبة 2.3%، والتكوين الرأسمالي الإجمالي بنسبة 12.1%.

3. يغلب على القطاع الصناعي صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا واضح من قراءة نتائج المسح الصناعي على مستوى فئات حجم العمالة، حيث تحتل فئة العمالة الأولى (1-4 مشتغلين) المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات (75.1%)، وتقوم هذه المؤسسات بتشغيل ما نسبته 33.8% من مجموع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي غالبيتهم من غير مدفوعي الأجر (من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر) بنسبة تصل إلى 72.4%، وتساهم بحوالي 19.2% من حجم الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع.

وقد تأثرت مؤسسات هذه الفئة خلال عام 2003 بالأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية منذ عام 2000، حيث تراجع إنتاج مؤسسات هذه الفئة بنسبة وصلت إلى 31.1%، وتراجع حجم التعويضات المدفوعة للمشتغلين بأجر بنسبة تصل إلى 49.4%، كذلك تراجع حجم التكوين الرأسمالي بنسبة 52.8%.

4. رغم العدد القليل نسبياً للمؤسسات التي تشغل 20 عاملاً فأكثر (2.5% من مجموع المؤسسات الصناعية) إلا أنها تقوم بتشغيل حوالي ربع القوى العاملة الصناعية (25.3%)، غالبيتهم من المشتغلين برواتب وأجور(95.9%)، وتساهم هذه المؤسسات بقرابة نصف الإنتاج الصناعي (44.1%)، وبأكثر من نصف الاستثمارات الصناعية (60.4%)، وبحوالي نصف الصادرات الصناعية (47.8%).

مؤسسات هذه الفئة تأثرت أيضاً بالأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، فقد انخفض عدد المؤسسات التي تشغل 20 عاملاً فأكثر في عام 2003 بنسبة تصل إلى 18.1% مقارنة بعام 1999، نتيجة لذلك فقد تراجعت كافة المؤشرات الرئيسية لمؤسسات هذه الفئة، حيث انخفض عدد المشتغلين بنسبة تصل إلى 10.1%، رافقه انخفاض في قيمة التعويضات تصل إلى 20.0%، وفي حجم الإنتاج الإجمالي بنسبة تصل إلى 13.8%، وفي التكوين الرأسمالي بنسبة تصل إلى 73.2%.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملاحق الصفحة

الملحق 1: عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999 – 2003 **25**

الملحق 2: عــدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية حسب فئات حجم العمالة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999 – 2003 **26**

الملحق (1): عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999 – 2003

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	الاهتلاك السنوي على الأصول	الإنتاج من النشاط الرئيسي	قيمة المبيعات المحلية	قيمة المبيعات الخارجية	المشتغلون بروواتب وأجور	المشتغلون بدون رواتب وأجور
التعدين واستغلال المحاجر	2003	301	1540	4028.5	16113.4	5864.8	10248.6	142.7	2450.9	15825.0	15750.4	0.0	628	912
	2002	312	1998	8599.3	31848.4	13496.1	18352.3	1931.4	3140.6	31509.1	25487.1	4956.5	584	1414
	2001	274	2240	8971.7	36309.1	14623.1	21686.0	303.4	4953.4	35750.6	29543.7	823.7	580	1659
	2000	293	2647	13915.0	67089.7	34616.9	32472.9	2085.7	4635.1	64477.6	54283.7	3322.5	598	2049
	1999	289	1558	6154.3	46286.7	24724.5	21562.3	2866.0	4260.6	46125.1	45852.1	148.3	528	1030
الصناعة التحويلية	2003	13043	57632	125779.8	1014814.3	569546.2	445268.1	7458.2	43115.8	930829.5	820804.5	102055.9	21773	35858
	2002	13474	62490	124087.0	920589.3	590341.9	330247.5	7236.1	62417.1	848813.3	682294.3	160703.8	21278	41213
	2001	13966	66288	162337.1	1209806.1	790028.4	419777.7	14534.2	63720.6	1129265.3	976332.4	146543.0	22513	43775
	2000	13641	72163	207694.1	1498083.3	881326.2	616757.1	23320.5	72189.6	1373638.8	1091539.8	277648.6	21477	50686
	1999	13963	68517	202753.3	1435909.0	753960.7	681948.3	26142.6	58213.4	1285398.0	1068032.4	203010.0	22564	45953
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2003	349	1014	4992.2	27437.6	5957.7	21479.9	1332.3	1357.4	22385.2	22406.9	0.0	501	513
	2002	392	1036	5280.9	24462.7	6012.3	18450.4	848.5	889.4	18944.7	18944.7	0.0	587	448
	2001	364	1045	5704.7	24230.3	6436.3	17793.9	752.0	2709.1	19457.2	19331.2	119.2	530	515
	2000	406	674	1031.2	11609.2	4438.0	7171.2	362.8	506.0	11410.1	11396.5	13.6	367	307
	1999	406	988	3598.2	23247.1	10060.1	13186.9	3649.9	2154.3	17830.2	17830.1	0.0	607	381

الملحق (2): عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية حسب فئات حجم العمالة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999 – 2003

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

فئات حجم العمالة	السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	الاهتلاك السنوي على الأصول	الإنتاج من النشاط الرئيسي	قيمة المبيعات المحلية	قيمة المبيعات الخارجية	المشتغلون بروواتب وأجور	المشتغلون بدون رواتب وأجور
فئة العمالة الأولى (1–4 مشتغلين)	2003	10280	20362	16340.7	202743.8	120251.7	82492.1	1923.5	6420.3	184671.3	174998.8	9672.5	14745	5617
	2002	10397	20948	14930.0	222514.6	140049.6	82465.0	2347.1	7698.9	205366.9	196047.8	8604.4	14545	6403
	2001	10212	22350	22781.6	286852.0	182617.8	104234.2	2408.8	9173.1	264651.4	234902.9	28427.7	14569	7781
	2000	9911	19730	27596.5	329183.6	199640	129543.8	3027.7	9982.4	304032.2	238546	64003.3	12823	6907
	1999	10529	22719	32292.5	294204.5	151177.1	143027.4	4073.4	10192.7	258601.2	236997.5	14316.8	15280	7439
فئة العمالة الثانية (5–19 مشتغل)	2003	3073	24623	55907.4	389334.5	224675.2	164659.3	1615.0	17454.6	350122.5	306535.2	43587.3	7413	17210
	2002	3354	27563	59517.0	337965.5	208166.3	129799.2	2972.6	24708.9	301777.3	251314.5	45728.6	7135	20427
	2001	4073	33944	93810.7	570777.6	335749.1	235028.5	10504.2	41353.6	532053.4	441914.2	80738.9	8441	25503
	2000	3823	31904	99920.1	645422.1	390300	255122.6	4243.5	30311	603888.4	469047	126171	8252	23651
	1999	3714	31434	102058.9	670204.8	373504.9	296699.9	8441.5	22511.2	604131.1	484504.8	116498.0	7662	23772
فئة العمالة الثالثة (20 مشتغل فأكثر)	2003	340	15201	62552.4	466287.1	236441.7	229845.4	5394.7	23049.1	426224.0	377427.9	48796.1	745	14456
	2002	426	17012	63520.2	416420.3	261634.4	154786.0	4696.3	34039.3	392123.0	279363.8	111327.2	768	16245
	2001	320	13278	60421.2	412715.8	292720.9	119994.9	2676.5	20856.4	387768.4	348390.3	38319.3	613	12665
	2000	606	23851	95123.7	602176.6	330442	271734.8	18498	37038	541605.9	449627	90810.6	1367	22484
	1999	415	16910	78154.4	541033.5	264063.3	276970.2	20143.6	31924.5	486621.0	410212.4	72343.5	757	16153

Palestinian Central Bureau of Statistics

Comparison Study on
The Industrial Activities, 1999-2003

February, 2005

"Cover Price 3US$"

© February 2005
All rights reserved

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, *Comparison Study on the Industrial Activities, 1999–2003.* Ramallah - Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department/ Division of User Services
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah - Palestine

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-Mail: diwan@pcbs.gov.ps Web-site: http://www.pcbs.gov.ps

Preface

There is no doubt that establishing a comprehensive and detailed statistical database for any economic activity is considered a prerequisite for planning and formulating policy aiming at the development and improvement of economic performance. This naturally applies on the industrial activities which takes special attention in most contemporary economies all over the world.

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) is interested to devote all the necessary efforts to fulfill the growing needs of data users. This study gives an additional information about the performance of the industrial activities under the current situation, and tries to give further economic and statistical view on the main economic indicators for the industrial activities over the period 1999-2003.

PCBS publishes this descriptive study on the industrial survey data in Remaining West Bank and Gaza Strip for the period 1999–2003. It is hoped that this effort will also fulfill the various needs and expectations of users in both private and public sectors.

February, 2005

Hasan Abu-Libdeh, Ph.D.
President

Acknowledgment

Financial support for this study is being provided by the Palestinian National Authority (PNA) and the Core Funding Group (CFG) represented by the Representative Office of Norway to the PNA; The Representative Office of the Netherlands to PNA; Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC); UK Department for International Development (DFID); The European Commission (EC); and The World Bank (WB). On this occasion, the PCBS extends special thanks to the Core Funding Group (CFG).

This report was prepared by Mr. Sufian Daghra (Acting Director General–Economic Statistics Directorate), and Mr. Ayman Quneir (Head of Division/ industry and Construction Department). Mr. luay Shabani (Assistant of President for Statistical Affairs) and Mr. Mahmoud Jaradat (Director General/ Population and Social Statistics Directorate) reviewed the report and provided important comments, and Prof. Hasan Abu Libdeh (President of Palestinian Central Bureau of Statistics) provided over all supervision on the study.

Summary of main findings

The results of industrial survey 2003 indicate that there are 13,693 establishments working in industrial activities in Remaining West Bank and Gaza Strip employing 60,186 workers distributed as 90.7% males and 9.3% females. Out of them 61.5% as paid employees and 38.5% unpaid employees. The total compensation of employees amount to 134.8 million US$.

The results indicate that total output amount to 1,058.4 million US$, distributed as 91.6% from main activity and 8.4% from secondary activities .The value added reached 477.0 million US$ representing 45.1% from total output, and fixed capital formation was 8.9 million US$ while depreciations was 46.9 million US$. Net investments was negative with 38.0 million US$.
The exports reached 102.1 million US$ which 9.6% from total industrial output.

comparing previous main indicators with 1999, it is clear that there is decline in number of industrial establishments with 7.0%, and 18.1% in number of persons engaged in same year for males and females especially for paid employees which decline with 27.0% causing decline in compensations with 57.6% and decline in annual compensation per paid employee from 4,486.7 in 1999 to 3,615.6 in 2000.

The output declined with 42.2% as result of the decline in number of persons engaged especially paid employee . and the decline in gross fixed capital formation with 265.6%.

The labor group employing (1-4 employees) had the biggest share in industrial establishments with employing 33.8% from total employment in industrial sector and most of them are unpaid employees(72.4% whereas 27.6% paid employees). The annual compensation per paid person amount to 2,909.1 US$. It is noticed that this group represent 19.2% from total industrial output and 9.5% from total industrial exports.

The second labor group employing (5-19 employees) represent 22.4% from total establishments and 40.9% from total employment persons in industrial sector , most of them paid employees amount to (69.9% and 30.1% unpaid employees). The annual compensation per paid person amount to 3,248.5 US$. It is noticed that this group represent 36.8% from total industrial output and 42.7% from total industrial exports.

The labor group employing (20 employees and more) represent 2.5% from total establishments and 25.3% from total employment in industrial sector , most of them are paid employees (95.1% and 4.9% unpaid employees). The annual compensation per paid person about 4,327.2 US$. It is noticed that this group represent 44.0% from total industrial output and 47.8% from total industrial exports.

Abbreviations

No. of Ent. : Number of Enterprises.

G.F.C.F : Gross Fixed Capital Formation.

PCBS : Palestinian Central Bureau of statistics.